جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان:العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع:

تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي للبنوك التجارية

- دراسة حالة بنك رأس الخيمة الوطني (**RAK BANK**) للفترة (**2015-2021**)-

إعداد الطالبة:
- **سلسبيل قيدوم**

إشراف الأستاذ:
- **د.خميسي قايدي**

السنة الجامعية: 2022/2021

شـــكر وعرفان

ليس بعد تمام العمل من شيء أجمل وأحلى من الحمد، فالحمد لله والشكر له كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وكما ينبغي لجزيل فضله وعظيم إحسانه على ما أنعم به على إتمام هذا البحث.

ثم لا يسعني إلا أن أسند بالفضل وأقر بالمعروف لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر

أستاذي المشرف الدكتور" خميسي قايدي" على ما خصني به من توجيه وتصويب وما علمني من فيض إنسانيته وخلقه الرفيع

كما أشكر كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد ولو بدعاء بظهر الغيب بورك فيهم جميعا

ملخص:

استهدفت هذه الدراسة معرفة كل من واقع الشمول المالي والاستقرار الماليللبنوك التجارية في العالم العربي، وكذا فحص العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في بنك رأس الخيمة الوطني (RAKBANK)، حيث قامت الدراسة بفحص تأثير التوسع في إقراض الأفراد كأحد أوجه الشمول المالي والمتمثلة في نسبة القروض الممنوحة للأفراد، نسبة القروض العقارية، نسبة القروض الشخصية وبطاقات الائتمان، على الاستقرار المالي والذي تم قياسه من خلال نسبتي كفاية رأس المال والقروض إلى الودائع.

توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي في الدول العربية ورغم الجهود المبذولة مازال لم يواكب المستوى الذي يشهده في باقي دول العالم، كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الشمول المالي والاستقرار المالي في البنك، فزيادة مستويات الشمول المالي يترتب عنها تحسن الاستقرار المالي للبنك والعكس، وذلك رغم عدم قدرة بعض النسب المعبرة عن التوسع في إقراض الأفراد عن تفسير التغيرات الحاصلة في الاستقرار المالي للبنك.

الكلمات المفتاحية:الشمول المالي، الاستقرار المالي، البنوك التجارية، التوسع في إقراض الأفراد.

Abstract:

This study aimed to find out both the reality of financial inclusion and financial stability of commercial banks in the Arab world, as well as examining the relationship between financial inclusion and financial stability in the Ras Al Khaimeh National bank(RAK BANK), where the study examined the impact of the expansion of individual lending as one of the financial inclusions of thr ratio of loans granted to individual, ratio of mortgages loans, ratio of personal loans and credit cards, to financial stability, which was measured by the ratios of capital adequacy and loans to deposits.

The study found that Financial inclusion in the Arab countries and despite offorts still did not keep pace with level witnessed by the rest of the world, on the other hand arab countries have achieved good levels in the financial stability of thier banks, and found there isa direct relationship between Financial inclusion and financial stability in the bank, increasing resulting in improved financial stability of bank and vice versa, although some percentages expressing the expansion of individual lending are unable to explan changes in the bank `s financial stability.

Keywords:*Financial inclusion, Financial stability, commercial banks, expasion of individual lending.*

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
❖ فهرس المحتويات	A
❖ قائمة الجداول والأشكال والملاحق	D
❖ **مقدمة**	أ
❖ **الفصل الأول:مدخل مفاهيمي حول الشمول المالي والاستقرار المالي في البنوك التجارية.**	7
– **تمهيد**	8
▪ **المبحث الأول:الشمول المالي.**	9
– **المطلب الأول:**مفهوم الشمول المالي.	9
– **المطلب الثاني:**أهمية الشمول المالي وسياساته.	9
– **المطلب الثالث:**مؤشرات الشمول المالي.	10
▪ **المبحث الثاني:الاستقرار المالي في البنوك التجارية.**	12
– **المطلب الأول:**مفهوم الاستقرار المالي في البنوك التجارية.	12
– **المطلب الثاني:**أهمية الاستقرار المالي في البنوك التجارية وأسبابه.	13
– **المطلب الثالث:**مؤشرات الاستقرار المالي في البنوك التجارية.	14
▪ **المبحثالثالث:دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك التجارية.**	17
– **المطلب الأول:**الارتباط بين الشمول المالي والنزاهة المالية.	17
– **المطلب الثاني:**الارتباط بين الشمول المالي والحماية المالية للمستهلك.	17
– **المطلب الثالث:**الارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي في البنوك التجارية.	18
– **الخلاصة.**	19
❖ **الفصل الثاني:دراسة قياسية لتأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي للبنوك التجارية –دراسة حالة بنك رأس الخيمة الوطني (2015–2021).**	20
– تمهيد.	21
▪ **المبحث الأول:واقع الشمول المالي في العالم العربي.**	22
– **المطلب الأول:**مستوى الشمول المالي في الدول العربية.	22
– **المطلب الثاني:**تنامي الشمول المالي الرقمي في بعض الدول العربية.	25
– **المطلب الثالث:**آليات تعزيز الشمول المالي في العالم العربي.	29
▪ **المبحث الثاني:واقع الاستقرار المالي للبنوك التجارية في الدول العربية.**	31
– **المطلب الأول:**تطور مؤشر الاستقرار المالي البنكي للدول العربية.	31
– **المطلب الثاني:**تجارب بعض الدول العربية في بناء مؤشر الاستقرار المالي في البنوك التجارية.	32
– **المطلب الثالث:**آليات دعم تطوير القطاع البنكي للدول العربية في ظل جائحة كورونا.	35
▪ **المبحث الثالث:قياس أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي لبنك رأس الخيمة الوطني (RAKBANK).**	36
– **المطلب الأول:**الاستقرار المالي في بنك رأس الخيمة الوطني (RAK BANK).	36

– **المطلب الثاني:**تقدير وتقييم النموذج الأول.	40
– **المطلب الثالث:**تقدير وتقييم النموذج الثاني.	48
– **الخلاصة.**	57
❖ **خاتمة.**	58
❖ **قائمة المراجع**	61
❖ **قائمة الملاحق**	66
❖ **قائمة المختصرات**	76

قائمة الجداول

والأشكال والملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الأبعاد الرئيسية للشمول المالي ومؤشرات قياسها.	11
02	مؤشر الاستقرار المالي للبنوك التجارية لبعض الدول العربية.	33
03	مختلف خدمات بنك رأس الخيمة الوطني (RAK BANK).	38
04	التعريف بالمتغيرات التابعةلمعادلة الانحدار الأولى.	40
05	التعريف بالمتغيرات المستقلة لمعادلة الانحدار الأولى.	41
06	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات معادلة الانحدار الأولى.	41
07	معامل الارتباط بين متغيرات معادلة الانحدار الأولى.	42
08	نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد الأولى.	42
09	نتائج إعادة تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد الأولى.	45
10	نتائج اختبار وايت لمعادلة الانحدار الأولى.	46
11	نتائج اختبارBreusch-Godfrery لمعادلة الانحدار الأولى.	47
12	نتائج اختبار معامل تضخم التباين-VIF لمعادلة الانحدار الأولى.	47
13	التعريف بالمتغيرات التابعة لمعادلة الانحدار الثانية.	49
14	التعريف بالمتغيرات المستقلة لمعادلة الانحدار الثانية.	49
15	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات معادلة الانحدار الثانية.	50
16	معامل الارتباط بين متغيرات معادلة الانحدار الثانية.	50
17	نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد الثانية.	51
18	نتائج إعادة تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد الثانية.	53
19	نتائج اختبار وايت لمعادلة الانحدار الثانية.	55
20	نتائج اختبارBreusch-Godfrery لمعادلة الانحدار الثانية.	55
21	نتائج اختبار معامل تضخم التباين-VIF لمعادلة الانحدار الثانية.	56

قائمةالأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	سياسات الشمول المالي.	10
02	أوزان المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر الاستقرار المالي العربي.	14
03	نسبة المواطنين الذين يزيد أعمارهم عن (15) عام ويمتلكون حسابا في مؤسسة مالية رسمية لدى الدول العربية.	22
04	نسبة المواطنين المدخرين في المؤسسات المالية الرسمية ممن تزيد أعمارهم عن (15)عام خلال الأعوام 2011، 2014، 2017.	23
05	نسبة المواطنين المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو الذين استخدموا البطاقات الائتمانية ممن تزيد أعمارهم عن(15)عام خلال السنوات 2011	24

E

	و2014و2017.	
06	نسبة المواطنين الذين يدفعون الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية ممن تزيد أعمارهم عن (15) عام خلال السنوات 2011 و2014 و2017.	25
07	مؤشر الاستقرار المالي في العالم العربي للفترة للمدة (2015-2019).	31
08	خارطة الاستقرار البنكي في الدول العربية.	32
09	تطور نسبة كفاية رأس المال خلال الفترة (2015-2021)	39
10	تطور نسبة القروض إلى الودائع خلال الفترة (2015-2021)	40
11	نتائج اختبار جاك بيرا لمعادلة الانحدار الأولى.	48
12	نتائج اختبار جاك بيرا لمعادلة الانحدار الثانية.	56

قائمة الملاحق.

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	جدول يوضح كيفية حساب كل من نسبة كفاية رأس المال ونسبة القروض إلى الودائع.	67
02	جدول يوضح كيفية حساب النسب المعبرة عن التوسع في الإقراض.	67
03	مخرجات برنامج Eviews12 لتقدير النموذج الأول.	68
04	مخرجات برنامج Eviews12 لتقدير النموذج الثاني.	68
05	مخرجات برنامج Eviews12 لإعادة تقدير النموذج الأول.	69
06	مخرجات برنامج Eviews12 لإعادة تقدير النموذج الثاني.	69
07	مخرجات برنامج Eviews12 لاختبار وايت الخاص بالنموذج الأول.	70
08	مخرجات برنامج Eviews12 لاختبار وايت الخاص بالنموذج الثاني.	70
09	مخرجات برنامج Eviews12 لاختبار Breusch-Godfrery الخاص بالنموذج الأول.	71
10	مخرجات برنامج Eviews12 لاختبار Breusch-Godfrery الخاص بالنموذج الثاني.	72
11	مخرجات برنامج Eviews12 لاختبار معامل تضخم التباين VIF-الخاص بالنموذج الأول.	73
12	مخرجات برنامج Eviews12 لاختبار معامل تضخم التباين VIF- الخاص بالنموذج الثاني.	73
13	مخرجات برنامج Eviews12 لاختبار جاك بيرالخاص بالنموذج الأول.	73
14	مخرجات برنامج Eviews12 لاختبار جاك بيرالخاص بالنموذج الثاني.	74

مقدمة

يعد القطاع البنكي قطاعا مهما لاستقرار الأنظمة المالية، إذ أن للاستقرار المالي في القطاع البنكي دورا حاسما في تحقيق التنمية المستدامة للبلد، مما يساهم في رفع قدرة النظام البنكي على تأدية وظائفه كتوفير السيولة وتقديم الائتمان وغيرها من المهام التي تجعل النظام المالي للبلد قادرا على استيعاب ومواجهة مختلف الصدمات الداخلية والخارجية، ولذلك ينبغي استغلال كل ما هو متاح من موارد وإمكانيات ومعالجة مختلف المشاكل التي قد تعترض تحقيق هذا الهدف، ويعتبر وجود معدلات كبيرة من شرائح المجتمع المستبعدة ماليا أحد أكبر هذه المشاكل، وكمحاولة للحد من هذا العائق عمدت دول العالم المتقدمة والمتخلفة على حد سواء إلى رسم استراتيجيات دولية كفيلة لرفع مستويات الشمول المالي القائم على فكرة إيصال مختلفالمنتجات والخدمات المالية بأسعار معقولة لمختلف الأفراد بدل الحصول عليها من خلال القنواتالمالية غير الرسمية وذلك بالاعتماد على أهم سياساته.

ودولة الإمارات العربية المتحدة هي الأخرى اعتمدت نفس النهج، وقد نجحت فعليا في احتلال مراتب عليا في مؤشر البنك الدولي للشمول المالي، وقد كان للجهود المبذولة من طرف البنك المركزي الإماراتي والبنوك التجارية دورا كبيرا في ذلك، عن طريق إتاحة الخدمات المالية الرسمية لكل القطاعات وشرائح المجتمع من تسهيل الحصول على الائتمان وتشجيع البنوك على زيادة فروعها ونشر استخدام وسائل الدفع الحديثة.

- **إشكالية الدراسة:**

انطلاقا مما تم ذكره سابقا؛ فإن الحاجة تلح لمعرفة مدى قدرة مستويات الشمول المالي في تفسير التغيرات التي تمس الاستقرار المالي للبنك التجاري الإماراتي محل الدراسة والمتمثل في بنك رأس الخيمة الوطني(RAK BANK)، وذلك من خلال ربط سياسة التوسع في الائتمان كأحد أوجه السياسات المنتهجة لتعزيز الشمول المالي مع المؤشرات التي تعبر عن الاستقرار المالي على مستوى البنوك التجارية، وعلى هذا الأساس تمحورت إشكالية بحثنا في:

- **مامدى قدرة الشمول الماليعلى تفسير التغيرات التي تمسالاستقرار المالي للبنك التجاري محل الدراسة؟**

ويتفرع تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع مستويات الشمول المالي في العالم العربي؟
- ما هو واقع الاستقرار المالي للبنوك التجارية في الدول العربية؟
- ما مدى تمتع البنك التجاري محل الدراسة بالاستقرار المالي؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل منالنسب المعبرة عن التوسع في الإقراض ونسبة كفاية رأس المال في البنك التجاري محل الدراسة؟

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من النسب المعبرة عن التوسع في الإقراضونسبة القروض إلى الودائع في البنك التجاري محل الدراسة؟

◉ فرضيات الدراسة:

كإجابة أولية على الأسئلة المطروحة، تم طرح الفرضيات التالية:

- لا تزال تعاني الدول العربية من انخفاض في مستويات الاشتمال المالي رغم الجهود المبذولة بهذا الخصوص؛
- تعبر مستويات الاستقرار المالي للبنوك التجارية في الدول العربية جيدة إلى حد ما؛
- للبنك التجاري محل الدراسة مستويات استقرار مالي جيدة.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مختلف النسب المعبرة عن التوسع في الإقراض ونسبة كفاية رأس المال في البنك التجاري محل الدراسة؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مختلف النسب المعبرة عن التوسع في الإقراض ونسبة القروض إلى الودائع.

◉ أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لموضوع الدراسة لم يكن عبثا ومحض صدفة، وإنما جاء لعدة أسباب منها:

- توافق موضوع البحث مع التخصص العلمي؛
- الأهمية البالغة التي تكتسي الموضوع،
- الميول الشخصية والرغبة في تقديم إضافة فيما يخص موضوع البحث، من خلال الربط بين أثر أحد أوجه سياسات الشمول المالي على الاستقرار المالي عل مستوى البنك التجاري.

◉ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- الإثراء النظري لموضوع الشمول المالي والاستقرار المالي على مستوى البنك؛
- تقديم إسهام جديد للأبحاث والدراسات التي تدرس العلاقة بن الشمول المالي والاستقرار المالي في البنوك؛
- تمكين الباحثين من دراسة العلاقة المباشرة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، من خلال تتبع تطور أحد أوجه الشمول المالي.

◉ أهداف الدراسة:

يسعى هذا البحث لتحقيق الأهداف التالية:

- العمل على الإحاطة بالجانب النظري المتعلق بموضوع البحث؛
- تشخيص واقع الشمول المالي في العالم العربي؛ واقتراح مختلف الآليات التي قد تساهم فيتعزيزه؛

- تشخيص واقع الاستقرار المالي للبنوك التجارية في العالم العربي، واقتراح آليات تساهم في تقليل الآثار السلبية الناجمة عن جائحة كورونا؛
- معرفة مدى قدرة سياسة التوسع في الإقراض كأحد سياسات الشمول المالي في تفسير الاستقرار المالي على مستوى البنك التجاري محل الدراسة.

◉ منهج الدراسة:

حتى يستوفي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل، وتسليط الضوء عليه للتمكن من معالجة الإشكالية والإجابة على التساؤلات المطروحة، اعتمدنا على المنهج الوصفي، وذلك للإلمام بالجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع أي من خلال وصف مختلف المتغيرات التي لها علاقة بالدراسة، واستخدام أسلوب التحليلعندعرض تطور المتغيرات خلال فترة الدراسة بالنسبة للبنك المعتمد.

◉ أدوات الدراسة:

اعتمدت دراستنا على مختلف المراجع (كتب، مذكرات، مقالات،...إلخ) وذلك للإحاطة بالجوانب النظرية للموضوع، كما تم الاستناد إلى المواقع الرسمية سواء للبنك الدولي أو المتعلقة بالبنك محل البحث، وذلك لاستخراج مختلف المعطيات التي تقوم عليها الدراسة، إضافة للبرامج الإحصائية المتمثلة في كل من Excelو Eviews12 لفرز وتحرير هذه المعطيات للوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية.

◉ صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع وبالتحديد الكتبالمتضمنة لمتغيرات الدراسة.

◉ الدراسات السابقة:

- **الدراسات باللغة العربية:**

– **الدراسة الأولى: ياسمين مجدي رجب عثمان، محمد أحمد محمد صالح، دراسة بعنوان "تأثير تطبيق سياسات الشمول المالي على الاستقرار المالي على الاستقرار المالي للبنوك التجارية المتداولة بالبورصة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد 05، العدد 01، يناير 2021.**

– الدراسة عبارة عن مقال، هدفت إلى فحص تأثير تطبيق سياسات الشمول المالي على الاستقرار المالي للبنوك التجارية المتداولة في البورصة المصرية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق سياسات الشمول المالي والاستقرار المالي في البنوك المتداولة في البورصة المصرية.

– **الدراسة الثانية: أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، دراسة بعنوان "واقع تأثير سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم البنكية العربية"، مجلة دراسة العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 01، السنة 2021.**

الدراسة عبارة عن مقال، قام الباحثان من خلالها إلى مناقشة واقع تأثير تفعيل الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم البنكية العربية تحقيقا للاستقرار المالي والنقدي، وقد خلصت الدراسة إلى

تواضع مستويات الشمول المالي وغياب تأثيرها إيجابا وسلبا على الاستقرار المالي في النظم البنكية العربية، ويفسر ذلك بضعف النظم البنكية العربية وعدم فعالية استراتيجية الشمول الماليالمعتمدة.

- **الدراسة الثالثة: ريام فاضل شاكر الفتلاوي، دراسة بعنوان"تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار البنكي – العراق حالة دراسية"، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء، العراق 2019.**

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير، اهتمتبتحليل بيانات الشمول المالي والاستقرار البنكي للعراق خلال الفترة (2010-2016)من أجل قياس الأثر والارتباط بين المتغيرين، وتوصلت إلى أن ضعف البنية التحتية في العراق أدى إلى تدني مستويات الانتشار والعمق في الخدمات المالية والبنكية، بالإضافة إلى أن تدني مستويات التثقيف المالي للوحدات الاقتصادية التي بدورها أضعفت قدراتهم المالية، كما أفصحت الدراسة عن عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الوصول والاستقرار البنكي، ووجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الاستخدام والاستقرار البنكي.

- **الدراسات باللغة الأجنبية:**

- **الدراسة الأولى: Trung Duc Nguen، Quynhlan Thidu، تأثير الشمول المالي على استقرار البنك، باستخدام عينة من 102 مصرفا في سنة دول من آسيان خلال الفترة -2019 2008.**

توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي يساهم في زيادة استقرار البنك من خلال زيادة تقديم الخدمات البنكية، كما توصلت إلى ضرورة التركيز على الإصلاحات لتعزيز الشمول المالي والتركيز على مزيد من التحسينات في استقرار البنك.

- **الدراسة الثانية: Mostak ahmed، Sushanta mallick، هل الشمول المالي مفيد للاستقرار البنوك- أدلة دولية، مجلة السلوك الاقتصادي والتنظيم، المجلد 20، العدد 4، أبريل 2018.**

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير الشمول المالي على استقرار البنوك، حيث تم استخدام عينة دولية من2600 بنك من 86 بلد خلال الفترة (2004-2012)،وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع مستوى الشمول المالي يسهم في زيادة استقرار البنوك، وهذا التأثير يكون واضح بشكل خاص مع تلك البنوك التي لديها تمويل أعلى لودائع العملاء، ومع تلك التي تعمل في بلدان ذات الجودة المؤسسية الأقوى.

- **الدراسة الثالثة: Peter J.Morgan،Victor Pontines،الاستقرار المالي والشمول المالي، ورقة عمل رقم488، معهد بنك التنمية الآسيوي، طوكيو، جويلية 2014.**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اتجاه العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، وتوصلت إلى أن زيادة حصة الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعد على الاستقرارالمالي وبشكل أساسي عن طريق الحد من القروض المتعثرة، وهذا يشير إلى أن تدابير السياسة العامة لزيادة الشمول المالي على الأقل مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة سيكون لها فائدة جانبية تتمثل فيالاستقرار المالي أيضا.

نستنتج من الدراسات السابقة وبالمقارنة مع الدراسة الحالية، أنها تشترك والدراسة الحالية في تحليل واقع الاشتمال المالي في العالم العربي باعتماد بعض المؤشرات المعبرة عنه، إلا أن الدراسات السابقة لم تستعرض أهم تجارب الدول العربية التي تعكس مدى تنامي الشمول المالي الرقمي فيها عكس الدراسة الحالية، كما أنها لمتتطرق وبأي شكل من الأشكال إلى واقع الاستقرار المالي في البنوك التجارية للدول العربية، واهم تجاربها في بناء هذا المؤشر، ورغم أن بعضا منها اختبر العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في البنوك التجارية من خلال الربط بين سياسة الإقراض كأحد أوجه الشمول المالي وبعض المؤشرات التي تعكس واقع الاستقرار المالي على مستوى البنوك التجارية إلى أن الاختلاف كان في عينة الدراسة،أي تم اعتماد مؤشرات مختلفة عما جاءت بها دراستنا في التعبير عن مؤشرالاستقرار المالي في البنوك التجارية، بحكم اختلاف المؤشرات المعتمدة في قياسه من دولة إلى أخرى.

- **هيكل الدراسة:**

من أجل تغطية الموضوع طبقا للأهداف التي حددناها قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين رئيسيين:

الفصل النظريوالذي تضمن عموميات حول كل من الشمول المالي والاستقرار المالي في البنوك التجارية والعلاقة بينهما.

أما **الفصل التطبيقي** حاولنا من خلاله تحليل واقع الشمول المالي والاستقرار المالي في البنوك التجاريةللدول العربية وآليات تعزيز كل منهما،كما قمنا بقياس أثر الشمول المالي على بعض مؤشرات المعبرة عن الاستقرار المالي في البنكالتجاري محل الدراسة وتحليل أهم النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول:

مدخل مفاهيمي حول الشمول المالي والاستقرار المالي في البنوك التجارية.

تمهيد:

لقد حضي الشمول المالي ومنذ الأزمة المالية 2008، باهتمام متزايد سواء على المستوى العالمي من خلال مؤسساته ومنظماته، أو على مستوى الدول أين تم إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي. وذلك لما له من تأثيرات بالغة الأهمية في جانب تضمين المستبعدين ماليا، من خلال تعميم الخدمات المالية والبنكية على كافة شرائح المجتمع بجعلها أكثر إتاحة واستدامة وبتكلفة أقل، وهذا ما يساعد في التقليل من نمو التمويل غير الرسمي ويجعل القطاع المالي أكثر شمولا؛ مما يعزز من مستوى الاستقرار المالي في البنوك التجارية.

وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى الإطار النظري لكل من الشمول المالي والاستقرار المالي لدى البنوك التجارية والعلاقة بينهما، وذلك من خلال ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:الشمول المالي؛**
- **المبحث الثاني:الاستقرار المالي في البنوك التجارية؛**
- **المبحث الثالث:دورالشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك التجارية.**

المبحث الأول:الشمول المالي.

يهدف الشمول المالي لتعميم ونشر الخدمات المالية والبنكية على أكبر عدد من الأفراد والمؤسسات، خصوصا فئات المجتمع من ذوي الدخل المحدود. وخلال هذا المبحث سنحاول التوضيح أكثر بخصوص كل من مفهوم الشمول المالي، أهميته وسياساته،وأهم مؤشراته.

المطلب الأول:مفهوم الشمول المالي.

هناك عدة تعاريف للشمول المالي، نذكر منها:

نعني بالشمول المالي" تقديم الخدمات المالية بما في ذلك الخدمات البنكيةوالائتمان بتكلفة معقولة لقطاعات واسعة من الفئات المحرومة وذات الدخل المنخفض، وللذين يميلون للاستبعاد المالي"[1].

كما يشير الشمول المالي" إلى جميع المبادرات التي تجعل الخدمات المالية الرسمية متاحة ويسهل الوصول إليها، وتكون في متناول شرائح السكان"[2].

أويمكن تعريفه على أنه الدخول والاستعمال للخدمات المالية من طرف كل شرائح المجتمع[3].

ومن خلال التعاريف السابقة؛ يمكن القول أن الشمول المالي يعبر عن إمكانية الأفراد والشركات في الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم، معاملاتهم، المدفوعات وكذا المدخرات والتأمين. ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة[4].

المطلب الثاني:أهمية الشمول المالي وسياساته.

أولا:أهمية الشمول المالي.

تشير قاعدة البيانات المالية العالميةللبنك الدولي أن 2,7 مليار من البالغين على مستوى العالم، ليس لديهم إمكانية الحصول على الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية، في حين نجد في البلدان مرتفعة الدخل حوالي89% من البالغين لديهم حساب في مؤسسة مالية رسمية، فيما 41%فقط في الاقتصاديات النامية. من هنا تبرز أهمية تثقيف الأفراد بضرورة الحصول على الخدمات المالية وكيف يكون لديهم خيارات مالية أفضل على سبيل المثال:سيدرك العملاء نوع الخدمة المالية التي تلبي حاجاتهم الشخصية وسوف يساعد ذلك في تحسين النمو الشامل للبلاد؛ وبالتالي فإن عملية الحصول على

---

[1] Radhika Dixit, Munmun Ghosh, **Financial inclusion for inclusive Growth of Indian- Astudy of Indian states,** international journal of business management and research, vol 3, issue 1, transstellar, Indian, 2013, p 150.

[2] Ozili, peterson k, **optimal Financial inclusion,** Munich personal Repec archive, 2020, p 4.

[3]فضيل البشير ضيف، **واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 29 جوان 2020، جامعة الجلفة، الجزائر، ص474.

[4]سيف الإسلام خميس عبد الخالق، **واقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية في فلسطين**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص إدارة أعمال، كلية الدراسات العليا، جامعة خليل، فلسطين، 2020، ص11.

الخدمات المالية بتكلفة معقولة ستحسن من حياة الفقراء وتخفض معدلات البطالة والتضخم، وتجعل الأنظمة المالية والبنكية ذات قدرة على مواكبة التطور التكنولوجي الكبير[1].

ثانيا:سياسات الشمول المالي.

وضعت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني ستة سياسات فعالة للشمول المالي، أربعة منها قد تحسن وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة وتشمل:الوكيل البنكي، الدفع عبر الوسائل الاتصال المحمول، تنويع مقدمي الخدمات وإصلاح البنوك الحكومية، في حين أن الحلين المتبقيين هما حماية المستهلك وسياسات الهوية المالية والتي تلعب دورا رئيسيا في تمكين الشمول المالي[2].

الشكل رقم 01:سياسات الشمول المالي.

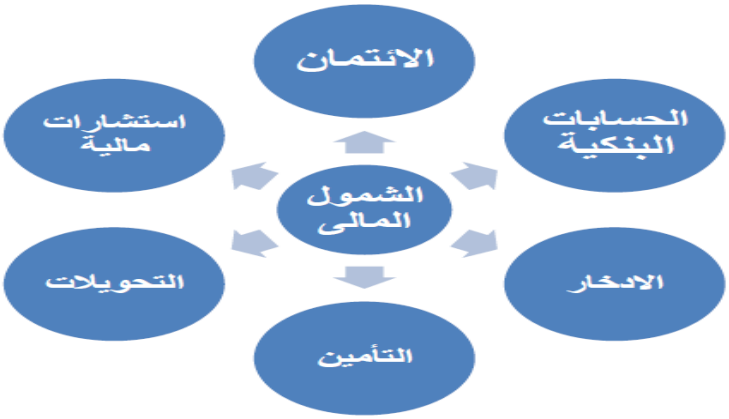

المصدر:بالاعتماد على:

- B.R.Ambedkar, Srikakulam, **Financial inclusion and Indian Banking(system the way a head),** international journal of innovative research and practices, vol 1, issue7, indian, 2013, p20.

المطلب الثالث:مؤشرات الشمول المالي.

اتفق قادة مجموعة العشرين(G20) مع توصية الشراكة العالمية GPFI من أجل الاشتمال المالي، وذلك لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي الوطني في قمة (لوس كابوس) في يونيو2012، على مجموعة أساسية من مؤشراتقياس الشمول المالي[3].

وهذه المؤشرات تتضمن قياس ثلاث أبعاد رئيسية وهي[4]:

---

[1] ياسين بن الضب، **أثر الشمول المالي على أداء البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة2004 – 2012**، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة،قسم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2019، ص11، بتصرف.

[2] كركار مليكة، **الشمول المالي:هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 03، 31 ديسمبر 2019، جامعة علي لونسي، الجزائر، ص 366.

[3] عادل عبد العزيز، **دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2019، جامعة الدول العربية، ص21.

[4] GPFI, **G20 Financial inclusion indicators**, 2016, p2.

- الوصول إلى الخدمات المالية.
- استخدام الخدمات المالية.
- جودة المنتجات المالية.

الجدول رقم 01:الأبعاد الرئيسية للشمول المالي ومؤشرات قياسها.

الأبعاد	المؤشرات
الوصول إلى الخدمات المالية.	• عدد نقاط الوصول إلى الخدمات المالية. • حسابات النقود الالكترونية. • مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
استخدام الخدمات المالية.	• البالغين اللذين لديهم تعامل البنكي. • البالغين اللذين لديهم حساب ائتمان منتظم. • البالغين حملة وثائق التأمين. • عدد معاملات الدفع غير النقدية. • عدد معاملات الدفع عبر الهاتف. • ارتفاع وتيرة استخدام الحسابات البنكية. • المحتفظين بحساب بنكي. • التحويلات. • الشركات التي لديها حسابات رسمية مالية. • الشركات التي لديها قروض قائمة أو خطوط ائتمان لدى مؤسسات نظامية.
جودة المنتجات المالية.	• المعرفة المالية. • السلوك المالي. • متطلبات الشفافية. • حل النزاعات. • تكاليف استخدام الخدمات المالية. • العوائق الائتمانية.

المصدر:بشار أحمد العراقي، زهراء أحمد النعيمي، **الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية**، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي لجامعة جيهان، أربيل في العلوم الإدارية والمالية، 26-27 حزيران2018، ص 107.

1

1

المبحث الثاني:الاستقرار المالي في البنوك التجارية.

إن موضوع الاستقرار المالي بشكل عام أو على مستوى البنوك التجارية أصبح مهما خاصة في العقود الأخيرة، وذلك نتيجة تزايد القلقمن الاضطرابات التي مست النظام المالي بسبب الأزمات المالية التي حصلت مؤخرا عام 1990، والأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي عصفت بالبنوك التجارية وعلى استقرارها، وعلى هذا الأساس خصصنا هذا المبحث للتطرق للعناصر الأساسية التي تضمن الفهم السليم للاستقرار المالي على مستوى البنوك التجارية.

المطلب الأول:مفهوم الاستقرار المالي في البنوك التجارية.

يعرف الاستقرار المالي عموما على أنه " تجنب وقوع الأزمات المالية وكذلك كفاءة الموارد المالية والاقتصادية وتوزيعها جغرافيا وفق المعاملات المالية، وكذلك الجوانب الاقتصادية مثل:تراكم الثروة، نمو الناتج المحلي بالإضافة للعمليات الإدارية كتقييم المخاطر المالية وإدارة السيولة وتوزيعها من خلال العمل على التأكيد من قوة وسلامة مكونات النظام المالي[1].

كما أنه يعكس الوضع الذي يكون فيه القطاع المالي قادرا على التصدي للاضطرابات المختلفة في الاقتصاد، بحيث يكون هذا القطاع قادرا على القيام بعمليات الوساطة وتسوية المدفوعات، وإعادة توزيع المخاطر والاستقرار المالي يكون نتيجة لسلامة النظام المالي[2].

وعند حصر مفهوم الاستقرار المالي على مستوى البنوك، يمكن القول أنه" الحالة التي يكون فيها النظام البنكي قادرا على تخصيص موارده بكفاءة بين الأنشطة، وإدارة وتحديد المخاطر المالية ويمتص الصدمات"[3].

ومن خلال ما تقدم؛ يمكن القول أن الاستقرار المالي في أي بنك، يمثل قدرته على مواجهة أي اضطرابات تحدث في البيئة الخارجية للبنك، ولهذا فإنه يكون قادرا على القيام بعملية التوسط بين وحدات العجز والفائض المالي وتوزيع المخاطر بطريقة مرضي[4].

---

[1] فاضل موسى حسن المالكي، إسراء نظام الدين حسين الطائي، **ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 05، العدد 20، 2016، جامعة كربلاء، العراق، ص182.

[2] بن شيخ عبد الرحمان، **دور سياسات الاستقرار المالي في تحسين الأداء والتطور الاقتصادي**، مجلة المعيار، العدد 18، جوان 2017، الجزائر، ص279.

[3] محمد مرابط، إلياس حناش، **تشخيص محددات الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية – دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الإسلامية العربية باستخدام نماذج البانل**، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، العدد 06، 29 أكتوبر 2020، جامعة جيجل، الجزائر، ص231.

[4] هوزان تحسين توفيق، **قياس الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2006-2010**، مجلة جامعة زاخو، المجلد 03، العدد 02، 25ايار 2015، جامعة دهوك، العراق،ص540.

1

2

المطلب الثاني:أهمية الاستقرار المالي في البنوك التجارية وأسبابه.

أولا:أهمية الاستقرار المالي في البنوك التجارية.

يمكن إدراك أهمية الاستقرار المالي على مستوى البنوك التجارية من خلال الآثار العالمية التي أفرزتها الأزمة المالية على القطاع المالي وأهمها ما يأتي[1]:

– تعرض العديد من البنوك حول العالم وخاصة آسيا وأوروبا لخسائر جراء الأزمة المالية، الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض وتراجع معدلات تقييم الائتمان في العديد من دول العالم؛

– أظهرت نتائج الأزمة المالية كوارث على جميع الأرصدة(اقتصادية، اجتماعية،سياسية) والتي استمرت آثارها لسنوات قادمة من بعد حدوثها، منها أزمة بنوك اليابان في نهاية الثمانينات ومطلع التسعينيات، ثم الأزمة المالية التي أصابت تركيا عام2001و2002 والتي أدت إلى تعثر العديد من البنوك التقليدية من بينها 8 مملوكة للدولة؛

– أدت الأزمة إلى شطب عدد من البنوك الكبرى في العالم حوالي 25 بنك لأكثر من 300 مليار دولار من قيمة أصولها نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ 2007، الأمر الذي أدى لتراجع السيولة لدى البنوك لإقراضها للمستهلكين.

بالإضافة للعديد من الآثار السلبية التي أحدثها عدم الاستقرار المالي للبنوك في اقتصاديات الكثير من الدول المتقدمة والنامية وعلى جميع الأرصدة، الأمر الذي يبرز لنا أهمية الاستقرار المالي للبنوك والآثار الناجمة عن فقدانه.

ثانيا:أسباب الاستقرار المالي في البنوك التجارية.

يتضمن الحفاظ على الاستقرار المالي للبنك نقطتين أساسيتين، هما[2]:

1- تجنب مخاطر إفلاس البنوك وذلك من خلال الإشراف على الممارسات البنكية وضمان عدم تعثرها حماية للنظام البنكي والمالي ككل، عبر التحكم في مسببات التعثر المالي للبنوك والتي قد تكون

[1] مشتاق محمود السبعاوي، وآخرون، **الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والبنكي الإسلامي (دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للأزمة المالية**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، 2012، جامعة كركوك، العراق، ص72،74، بتصرف.

[2] مريم الصباحي، نعيمة نقادي، **استخدام نموذج ALTMAN لقياس الاستقرار والسلامة البنكية – دراسة حالة مصرف (الإمارات العربية المتحدة – الكويت – قطر) خلال الفترة 2014–2019**، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مولاي الطاهر بسعيدة، الجزائر، 2020،ص19.

في عدة أشكال من بينها[1]:

- القصور ووجود نقائص في العملية الائتمانية بحد ذاتها (خطأ في تقدير الضمانات، ضعف القدرة على التحليل الائتماني، عدم قدرة البنك على متابعة الشروع الممول...الخ)؛
- مشاكل من طرف العملاء تصعب على البنك اتخاذ قرار منح القرض (عدم دقة المعلومات بخصوص العميل، استخدام التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأغراض غير التي منحت من أجلها،سوء إدارة المقرض...الخ)؛
- الفشل في مسايرة البيئة العامة المحيطة التي ينشط فيها البنك والعميل(تغير التشريعات والأنظمة، منافسة حادة... الخ).

2- وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الموجودات والمطلوبات في البنوك سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية.

المطلب الثالث:مؤشرات الاستقرار المالي في البنوك التجارية.

تعتبر مؤشرات الاستقرار المالي بمثابة نظام إنذار مبكر يقلل من احتمالية حدوث الأزمات المالية،فضلا عن تخفيض تكاليف معالجة آثاره. وبالنظر إلى مختلف التجارب الدولية لبناء مؤشر الاستقرار المالي، التي بينت تعدد الطرق والمنهجيات الإحصائية والأوزان الترجيحيةالمستخدمة في بناء واحتساب هذا المؤشر؛ فقد تضمن احتساب مؤشر الاستقرار المالي في غالبية الدول العربية تحديدا ثلاث مؤشرات فرعية تتمثل في:مؤشر القطاع البنكي، مؤشر الاقتصاد الكلي، ومؤشر سوق رأس المال، كما أضاف صندوق النقد العربي مؤشر رابع يتمثل في مؤشر الدورة المالية للتعبير عن مؤشر الاستقرار المالي العربي ككل[2].

<u>الشكل رقم02</u>: أوزان المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر الاستقرار المالي العربي.

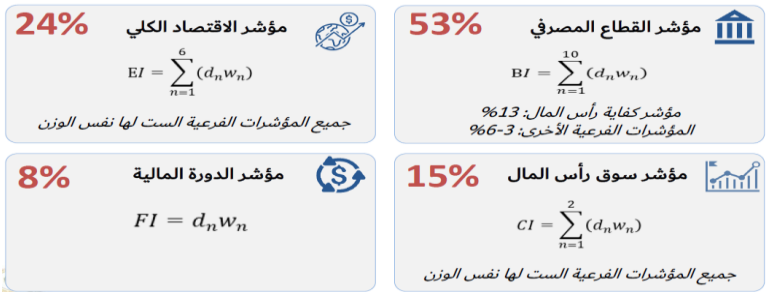

<u>المصدر</u>:بالاعتماد على(صندوق النقد العربي، **مرجع سبق ذكره**،ص14).

[1] آمنة مراجي، **محددات التعثر البنكي في البنوك الجزائرية الخاصة (دراسةقياسية)**، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2020، ص16،17، بتصرف.

[2] صندوق النقد العربي، **مؤشر الاستقرار المالي العربي**، الاجتماع السابع لمبادرة الإحصاءات العربية"عربسات"، أمانة اللجنة الفنية، 11-12 نوفمبر 2020، ص2-9، بتصرف.

يتضح أن كل مؤشر من المؤشرات الفرعية لبناء مؤشر الاستقرار المالي لديه وزن معينوبالتركيز على مؤشر القطاع البنكي الذي يملك أعلى وزن،نجده يتكون هو الآخر منمؤشرات فرعية تمثل مؤشرات السلامة المالية للقطاع البنكي، وتتمثل هذه المتغيرات الفرعية بشكل أساسي بأربع جوانب تتعلق بكفاية رأس المال، جودة الأصول، السيولة والربحية كما يلي[1]:

أولا:رأس المال.

حيث يستخدم متغيرين أساسيين لقياس جودة رأس المال تتمثل في:

1- نسبة كفاية رأس المال:حيث تعني كفاية رأس المال الطرق التي يستخدمها ملاك البنك في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس المال، من الناحية الفنية فإن كفاية رأس المال تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع ويقود لربحية البنك ومن ثم نموه[2]؛ كلما زادت هذه النسبة في حدود معينة كان لها أثر إيجابي على الاستقرار المالي.

2- نسبة الرفع المالي:[3]تستخدمه بعض الدول العربية لوصف نسب المديونية المعتمدة لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في هيكل التمويل، فهي تعطي فكرة عن حجم المخاطر المحتملة[4].

ثانيا:جودة الأصول.

ترتبط أغلب مخاطر الإعسار المالي للبنوك بنوعية الأصول، ويتم استخدام متغيرين للتعبير عن جودة الأصول هما:نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، ونسبة صافي القروض المتعثرة بعد طرح المخصصات إلى رأس المال؛ ويؤثر هذين المتغيرين عكسا على الاستقرار المالي إذ ترتفع جودة الأصول المالية مع انخفاض قيمة هذين المتغيرين.

ثالثا:السيولة.

تعبر عن قدرة الإدارة (البنك) على تسديد التزاماتها في تاريخ استحقاقها، كما أنها تعكس المدى الذي يمكن أن تتعرض له منشأة الأعمال (بنك) لمخاطر الإفلاس وعدم القدرة على تسديد ما عليها من التزامات مستحقة[5]، ومن أهم النسب المعتمدة هي الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات، نسب

---

[1] صندوق النقد الدولي، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2020**، قسم تطوير القطاع المالي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص246، بتصرف.

[2] بن علي بلعزوز، وآخرون، **إدارة المخاطر (إدارة المخاطر – المشتقات المالية – الهندسة المالية)**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص203.

[3] صندوق النقد العربي، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019**، أمانة فريق الاستقرار المالي، 2019، ص193، 194، بتصرف.

[4] فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، رام الله، فلسطين، 2008، ص51.

[5] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)**، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2000،ص65.

النقدية إلى إجمالي الأصول[1]؛ كلما زادت نسب السيولة في حدود معينة دل على تحسن حالة الاستقرار المالي.

رابعا :الربحية.

تعكس ربحية المنشأة(البنك) وتطورها ومدى نجاح السياسات المالية والتشغيلية والتسويقية التي طبقتها في الماضي[2]، ويمكن الدلالة عليها بأربع متغيرات وهي:العائد على الأصول؛ العائد على حقوق الملكية؛ نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل ونسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل؛ كلما انخفضت هذه النسب عن55%دل ذلك على كفاءة تشغيلية أعلى.

[1] علي أحمد فارس، عذراء شهيد كاظم، **قياس العلاقة بين مؤشرات السلامة المالية ومؤشرات الربحية – دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف التجارية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة الزمنية (للمدة الزمنية (2005–2019)**، مجلة الوريث العلمية، المجلد 7،03 سبتمبر 2021،جامعة كربلاء، العراق، ص240.

[2] أحمد عبد العزيز الألفي، **الائتمان البنكي والتحليل الائتماني**، الإسكندرية، مصر، 1997، ص265.

المبحث الثالث:دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك التجارية.

قدبينت الدراسات أن التقدم في الشمول المالي يعزز من الاستقرارالمالي على مستوى الاقتصاد ككل وفي القطاع البنكي تحديدا، مما يترتب عنه تحسين مستوى معيشة الأفراد ونظرا لذلك قامت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهداف استراتيجيتها القومية(النزاهة المالية، الحماية المالية للمستهلك، الاستقرار المالي)؛ ولقد خصصنا هذا المبحثلتناول أوجه الارتباط بين هذه الأهداف.

المطلبالأول:الارتباط بين الشمول المالي والنزاهة المالية.

إن المعايير الدولية تشجع النزاهة المالية من خلال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتساند مكافحة الجريمة. ويعتبر التنفيذ الغير الصحيح لهذه المعايير في الأسواق الناشئة عامل أساسي في استبعاد ملايين من أصحاب الدخول المنخفضة من الخدمات المالية الرسمية نتيجة امتناع البنوك عن التعامل معهم في حالة عدم اكتمال بياناتهم، وبالتالي اللجوء للخدمات المالية الغير الرسمية لذلك ينبغي أن تتسم المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ببعض المرونة، مما يمكن الدول من تنفيذ القوانين وتهيئة أدوات الرقابة الفعالة دون أنيؤثر بصورة سلبية على الوصول إلى الخدمات الماليةواستخدامها لأصحاب الدخول المنخفضة.

ونظرا لاشتراك الكثير من الجهات الرقابية والحكومية في تطبيق قواعد مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذا جوانب أخرى للشمول المالي فإنه يتعين على الدولة أن تتبنى سياسات واضحة تشتمل تحقيق الأهداف التالية[1]:

- التشاور بين كافة الأطراف ذات العلاقة وخاصة القطاع الخاص لتحقيق التوازن السليم؛
- تقييم المخاطر المحدد لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة؛
- تقييم الموارد المتاحة لتنفيذ أدوات الرقابة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- إعداد أدوات رقابة تتناسب مع المعاملات ومقدميالخدمات المالية؛
- تطوير الأسواق لتشجيع الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية.

المطلب الثاني:الارتباط بين الشمول المالي والحماية المالية للمستهلك.

تسعى الحماية المالية للمستهلك إلى خلق التوازن في العلاقة بين مقدمي الخدمات المالية والمستهلكين،فالمعلومات المتوفرة لدى العملاء عن معاملاتهم المالية منخفضة؛ مما يؤدي إلى عدموعي العملاء بالخيارات المالية المتاحة، إضافة لارتفاع معدلات العائد المدفوعة بشكل مفرط، وعدم إدراك العملاء لمفهوم معدلات أسعار العائد السنوية الفعلية، ويزداد تأثير التفاوت في المعلومات عندما يكون

[1] صندوق النقد العربي، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار والشمول المالي**، 2015، ص8،13.

العملاء أقل خبرة بالمنتجات الأكثر تعقيدا. كما أن عدم وجود سياسات لضبط قوى السوقفي تطبيق مبادئ الشمول المالي مع غياب الحماية المالية الكافية للمستهلك قد يؤدي إلى نتائج سلبية تضر بمصالح المستهلكين بسبب حصولهم على خدمات المالية مابين زيادة المديونيات على العملاء وارتفاع معدلات العائد المفرط. ولذلك فإن توفير الحماية المالية للمستهلك في تقديم الخدمات المالية يشتمل ما يلي[1]:

- ممارسات السوق العادلة والمعاملة المتساوية؛
- الإفصاح والإنصاف؛
- التثقيف المالي للمستهلك؛
- تقديم المشورة الائتمانية.

المطلب الثالث:الارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي في البنوك التجارية.

أولا:اتجاه الارتباط من الشمول المالي إلى الاستقرار المالي في البنوك التجارية.

افترضت الدراسات أن القطاع المالي الشامل عادة يتميز بقاعدة ودائع مستقرة، حيث أن تنوع الودائع من خلال الحصول عليها من أكبر عدد من الأفراد؛ الأمر الذييؤدي بدوره إلى زيادة تحقيق الشمول المالي، وبناءً على هذا فإن تحقيق نطاق أوسع من الشمول المالي في الودائع البنكية يؤدي إلى استقرار قاعدة الائتمان؛ وبالتالي تحسين مرونة التمويل والاستثمار بالقطاع البنكي بما يؤثر إيجابا على أوضاع السيولة؛ مما يدعم الاستقرار المالي في البنك. كما أن خسائر القروض القصيرة تشكل مخاطرنظامية أقل من الخسارة المحققة من القروض الكبيرة؛ وبالتالي فإن زيادة الشمول المالي من حيث تسييرمنح ائتمان القروض الصغيرة يؤدي إلى قدر أكبر من الاستقرار على مستوى مقدمي الخدمات المالية[2].

غير أن التوسع السريع في الشمول المالي وما يولدهمن ارتفاع معدلات منح الائتمان يمكن أن يؤثر سلبا على الاستقرار المالي، فليس كل شخص هو جدير بالثقة أو قادر على التعامل مع الائتمان وشروطه بصورة مسئولة، وهو ما أثبتته أزمة الرهن العقاري في الوم أ وأزمة التمويل في الهند[3].

ثانيا:اتجاه الارتباط العكسي من الاستقرار المالي في البنوك التجارية إلى الشمول المالي.

رغم أن تركيز أغلب الدراسات الحالية على مدى إسهام الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي، إلا أن هناك ارتباط عكسي بينهما، فتوفر قطاع مالي مستقر يزيد من ثقة الأفراد فيه ويرفع من إقبالهم على القطاع البنكي وبالتالي زيادة عدد المشمولين ماليا[1].

---

[1] Abdullah elsayed, **the interrelationship between Financial inclusion, Financial stability, Financial integrity and consumer protection (I-SIP THEORY)**, SSRN electronic journal,p4,5, on the site : https : //www.researchgate.net/publication/349474750

[2] صندوق النقد العربي، **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، مرجع سبق ذكره**، ص6،8.

[3] بشار أحمد العراقي، زهراء أحمد النعيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص112.

الخلاصة:

يمكن القول أن حصول الأفراد من مختلف شرائح المجتمع على مختلف الخدمات البنكية بتكلفة أقل يعكس مستوى الشمول المالي؛ كما يعتبر كل من:الائتمان، الحسابات البنكية، التحويلات، الاستثمارات المالية، الادخار والتأمين السياسات التي تضمن لنا تحقق الشمول المالي.

أما بخصوصالاستقرار المالي على مستوى البنوك التجارية فهو يعكس قدرتها على تجنب الوقوع في الأزمات المالية، وكذا تمكنها من إدارة مواردها وتحديدها لمختلف المخاطر التي تواجها، ووجوده على مستوى القطاع البنكي بالغ الأهمية وهذا ما أكدته الأزمات المالية العالمية.

إن تطبيق مبادئ الشمول المالي ونجاحها مرهون بمدى مرونة المعايير الدولية التي تتولى تحقيق النزاهة المالية من خلال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، واتخاذ كافة التدابير اللازمة للحماية المالية للمستهلك،أما بخصوص العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي فيمكن اعتبارها علاقة تأثير متبادلة، فمن الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود الاستقرار المالي في النظام المالي عموما والبنوك خصوصا، كما أنه من الصعب تصور الاستقرار المالي في وجود نسب متزايدة من المجتمع التي لا تزال مستبعدة من الناحية المالية (سكان الأرياف، مجموعة الأقل حظا من المناطق الحضارية الفقيرة).

[1]Atiur Rahman, **the mutually- supportive relationship between Financial inclusion and Financial stability,** AFI viewpoints, issue1, 2014, p4,5.

الفصل الثاني:

دراسة قياسية لتأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي للبنوك التجارية –دراسة حالة بنك رأس الخيمة الوطني (2015-2021).

تمهيد:

في هذا الفصلسنحاول تقديم تشخيص حقيقي لتأثير الشمول المالي على مستوى الاستقرار المالي في البنوك التجارية، والذي لا يتم بمعزل عن تدقيق وتحليل واقع كل من الشمول المالي والاستقرار المالي للبنوك التجارية في البلدان العربية وأهم الآليات المنتهجة لتعزيزهما على مستوى هذه الدول خصوصا في ظل جائحة كورونا، كما سنعمل على تحديد نموذجين قياسيين يتضمنان المتغيرات المفسرة فعليا للعلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، باستعمال الوسائل القياسية والتحليلية وبالاستعانة بالنماذج المقدرة سابقا(الأجنبية والمحلية).

بغرضتحقيقالهدف المنشود من هذه الدراسة قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، الأول تضمن واقع الشمول المالي في العالم العربي وذلك من خلال اعتماد عدة مؤشرات تعكس مستوياته في الدول العربية، وأهم تجارب الدول العربية التي تبين تنامي اعتماد التكنولوجيا في الوصول للخدمات المالية، ووضح مختلف الآليات المعتمدة لتعزيز الاشتمال المالي في الوطن العربي، وأما الثاني فقد تضمن واقع الاستقرار المالي للبنوك التجارية في الدول العربية وتناولنا من خلاله تطور كل من المؤشر التجميعي للاستقرارالماليومؤشر القطاع البنكي في العالم العربي،ثم استعرضنا تجارب بعض الدول العربية في بناء مؤشر القطاع البنكي وآليات تعزيز هذا الاستقرار في ظل جائحة كورونا، وآخر مبحث خصصناه لدراسة أثر الشمول المالي على الاستقرارالمالي في البنوك التجارية، حيث عمدنا خلاله إلى التعريف ببنك رأس الخيمة الوطني (RAK BANK) باعتباره عينة الدراسة واستعراض بعض مؤشرات الاستقرار المالي على مستواه، ثم انتقالنا لخطوة تحديد متغيرات الدراسة وصياغة النماذج، والقيام بالإحصاءات الوصفية ومصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة، ثم تقدير وتقييم النماذج وتحليل النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول:واقع الشمول المالي في العالم العربي.

تعد الدول العربية من الدول التي تبذل جهودا كبيرة لنشر وتعزيز الشمول المالي، رغم مختلف التحديات والعراقيل التي تواجهه؛ لذلك خلال هذا المبحث سنعمل على تشخيص واقع الشمول المالي فيعالم العربي، ومدى اعتماد الرقمنة لرفع مستويات الاشتمال المالي، وكذا آليات تعزيزه على مستوى هذه الدول.

المطلب الأول:مستوى الشمول المالي في الدول العربية.

لقد تم تقسيم الدول العربية وفقا لمعدلات الشمول المالي إلى ثلاث مجموعات، المجموعة الأولى تشمل دول مجلس التعاون الخليجي الست وهي دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة تتضمن:الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان بالإضافة للكويت والسعودية، المجموعة الثانية تشمل كل من لبنان الأردن وفلسطين ودول المغرب العربي(المغرب، الجزائر، تونس)، وهي دول ذات معدلات شمول مالي متوسط، وتتضمن المجموعة الثالثة كل من مصر والعراق واليمن والسودان وجيبوتي وموريتانيا والصومال، وهي ذات دول ذات معدلات شمول مالي منخفضة[1].

ومن اجل توضيح واقع الشمول المالي في العالم العربي، نتناول فيما يلي أهم مؤشراته والتي تقيس مستويات وصول الخدمات المالية لمختلف شرائح المجتمع في الدول العربية:

أولا:مؤشر استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية:

يتم بواسطة هذا المؤشر مقارنة الدول وفق نسبة امتلاك الأفراد البالغين فوق 15 سنة فما فوق لحسابات البنكية في مؤسسات بنكية رسمية، والشكل التالي يوضح تطور هذه النسبة:

الشكل رقم03: نسبة المواطنين الذين يزيد أعمارهم عن (15)عام ويمتلكون حسابا في مؤسسة مالية رسمية لدى الدول العربية.

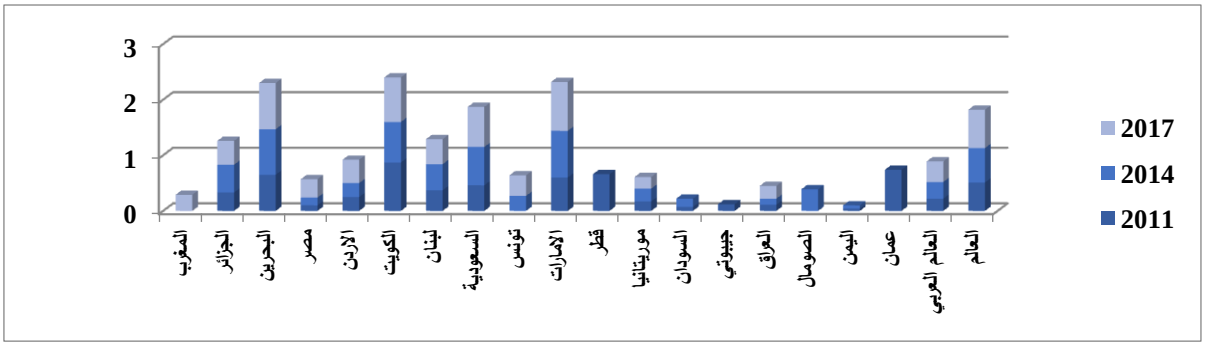

المصدر:بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، على الموقع:https://globalfindex.worldbank.org/، تاريخ الاطلاع:2022/02/23.

[1] اتحاد المصارف العربية، **واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه**، الأمانة العامة، إدارة الدراسات والبحوث، 27 فيفري2017، ص2.

من خلال الشكل(03) يمكن القول أن نسبة المواطنين الذين يمتلكون حسابات مالية رسمية (ممن تزيد أعمارهم عن 15%)في العالم العربي قد بلغت 37%مقابل 69% للمتوسط العالمي وذلك عام 2017، علما أن هذه النسبة قدرت بحوالي30%و22%لكل من عام2014و2011على التوالي، فعلى الرغم من تحسن هذا المؤشر على المستوى العربي إلا أنها لا تزال تحتل المرتبة الأخيرة بين مختلف مناطق العالم. أما على صعيد الدول العربيةنلاحظ أن الإمارات العربية المتحدة احتلت المرتبة الأولى فيما يخص المواطنين الذين يمتلكون حسابات مالية رسميةإذ بلغت النسبة لديها 88% في عام 2017، فيما جاءت البحرين والكويت والسعودية بالمراتب التي تليها بنسب بلغت 83%و80% و72%على التوالي، في حين كانت أقل نسبة طيلة السنوات 2011 و2014 و2017 لدى كل من اليمن وجيبوتي والسودان

ثانيا:مؤشر الادخار لدى المؤسسات المالية الرسمية.

بغرض التعرف على واقع الادخار في العالم العربي؛ نستعرض من خلال الشكل التالي نسبة الأفراد المدخرين في الدول العربية:

الشكل رقم04:نسبة المواطنين المدخرين في المؤسسات المالية الرسمية ممن تزيد أعمارهم عن(15) عام خلال الأعوام 2011، 2014، 2017.

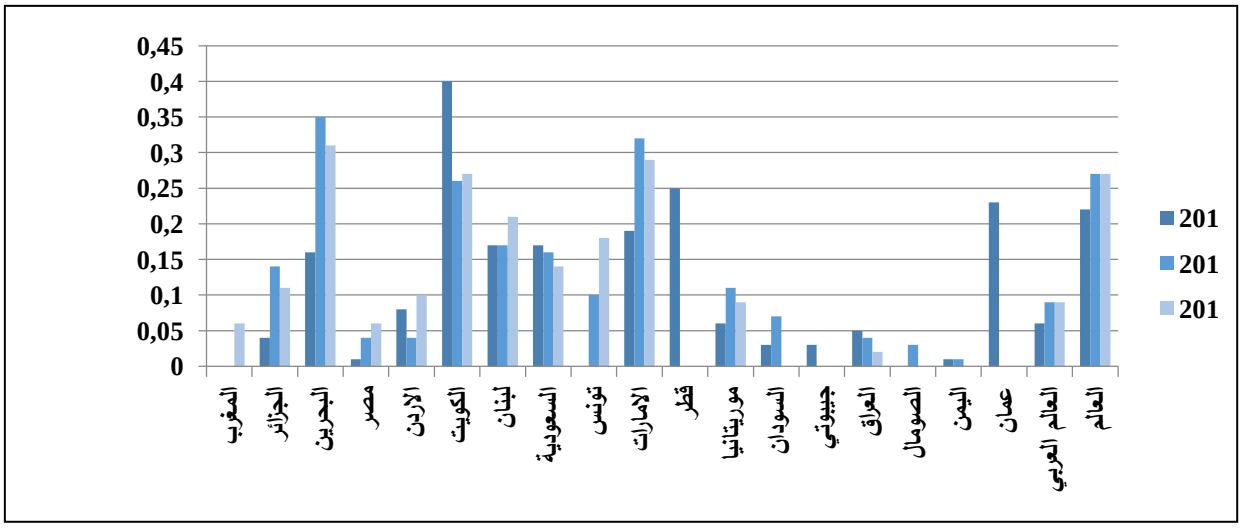

المصدر:بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، على الموقع:https://globalfindex.worldbank.org/، تاريخ الاطلاع:2022/02/23.

انطلاقا من الشكل رقم (04)لا تزال نسبة المواطنين الذين يقومون بوضع مدخراتهم لدى المؤسسات المالية الرسمية في العالم العربي دون المستوى المأمول، فهي لم تتعدى 9% خلال سنة2017، علما أن المتوسط العالمي لهذه النسبة بلغ 27%في عام2017، كمايمكنك القول أن الدول العربية عرفت تذبذب وتفاوت في ما يخص هذهالنسبة؛ حيث كانت النسبة الأكبر لدى البحرين وتليها الإمارات إذ بلغتا

31%و29%على التوالي خلال سنة 2017، في حين سجلت ادني نسبة لدى العراق حيث بلغت 2%، واليمن وبلغت1%.

ثالثا:مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية.

إن مصدر القروض يعتبر أحد أهم المؤشرات التي تعكس مستوى الشمول المالي ومدى كفاءة المؤسسات المالية الرسمية، وبالنسبة لنسب البالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية في الدول العربية موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم05:نسبة المواطنين المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو الذين استخدموا البطاقات الائتمانية ممن تزيد أعمارهم عن(15)عام خلال السنوات2011و2014و2017.

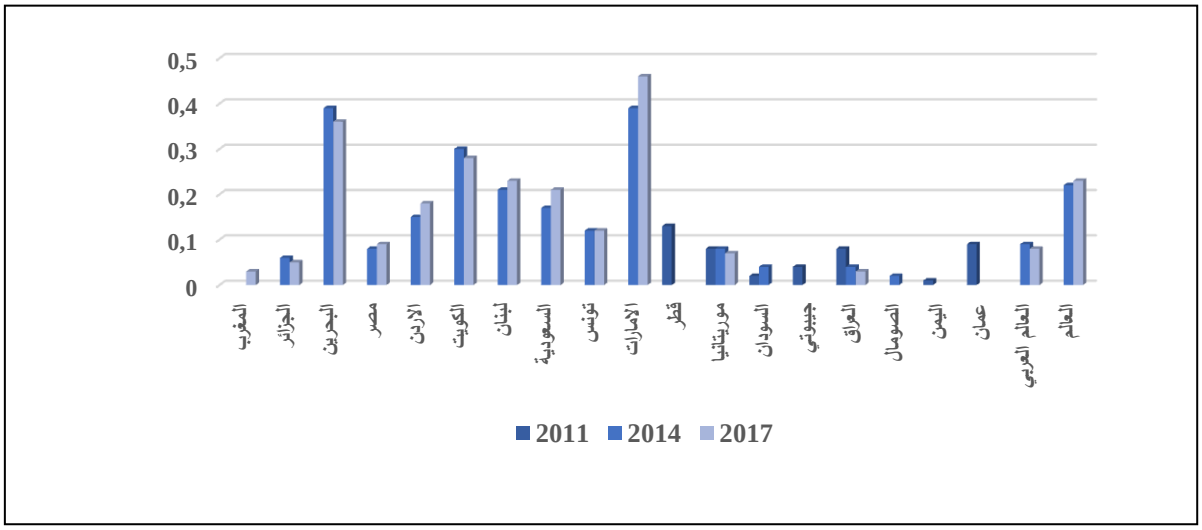

المصدر:بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، على الموقع:https://globalfindex.worldbank.org/، تاريخ الاطلاع:2022/02/24.

من خلال الشكل (05)يمكن القول أن نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية والمستخدمين للبطاقات البنكية لازالت دون الطموحات لدى الدول العربية، حيث سجلت تراجعطفيف في عام 2017بمعدل1%مقارنة بسنة2014، وقد حققت دولة الإمارات نسبة مرتفعة بهذا الخصوص إذ بلغت حوالي 46% عام2017، في حين جاءت البحرين في المرتبة الثانية بنسبة 36% وفي المرتبة الأخيرة اليمن بنسبة1%.

رابعا:مؤشر عمليات دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية:

بالنسبة لنسب البالغين الذين استخدموا حسابات لدى مؤسسات مالية رسمية في البلدان العربية، يوضحها الشكل الموالي:

الشكل الرقم 06: نسبة المواطنين الذين يدفعون الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية ممن تزيد أعمارهم عن (15) عام خلال السنوات 2011 و2014 و2017.

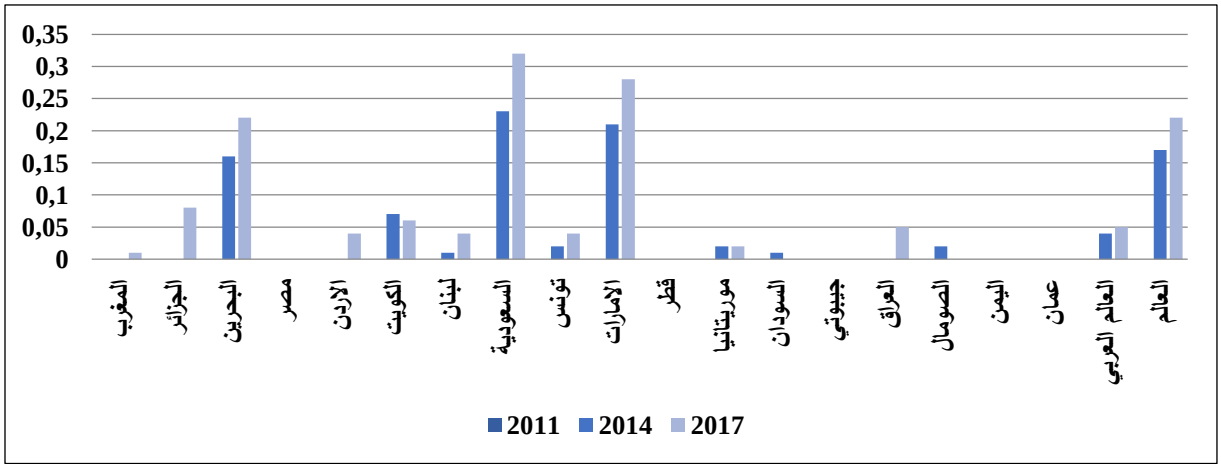

المصدر:بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، على الموقع:https://globalfindex.worldbank.org/، تاريخ الاطلاع:2022/02/24.

يتضح من خلال الشكل رقم(06)ارتفاع نسبة البالغين الذين يدفعون فواتيرهم باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية في الدول العربية رغم ضعف هذه النسبة مقارنة بدول العالم، حيث سجلت بعض الدول كالسعودية والإمارات والبحرين نسب مقبولة والتي قدرت بحوالي32%و28%و22%على التوالي خلال السنة2017، في حين عرفت باقي الدول الأخرى ضعفا شديدا يعكس العزوف أو عدم التمكن من استغلال حساباتهم من أجل دفع وتسديد فواتيرهمكمصر والمغرب.

المطلب الثاني:تنامي الشمول المالي الرقمي في بعضالدول العربية.

تحرص غالبية الدول العربية على دعم الشمول المالي الرقمي في سياق الاستراتيجيات المتبناة للتحول الرقمي، خصوصا بعد جائحة كورونا التي فرضته لضمان نفاذ آمن ومستدام لكافة شرائح السكان إلى الخدمات المالية، ويرتبط الشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية بالتوسع في أنظمة الدفع الالكتروني، واتجاهاتها المتعددة من استخدام للمحافظ الرقمية والدفع الالكتروني في التجارة الالكترونية، وإيجاد حلول جديدة من أجل دعمالدفع الالكتروني وتحقيق الشمول المالي، وتمثلت جهود الدول العربية في إطار الشمولالمالي الرقمي في الآتي[1]:

1. المغرب.

يمهد برنامج تمويل سياسات التنمية من أجل الشمول المالي والرقمي الطريق لبرنامج "انطلاقة" لريادة الأعمال من خلال مساعدة الإصلاحات المؤدية إلى تطور الشركات الناشئة وخلق فئات جديدة من الأصول لتمويل المراحل المبكرة للمشاريع المبتكرة، كما يدعم البرنامجمشاركة الأنشطة الصغيرة في

[1] صندوق النقد العربي، **الشمول المالي الرقمي**، موجز سياسات، العدد 17، ديسمبر 2020، ص5،8.

المشتريات الحكومية كعامل مساعد في الشمول المالي والتعافي، كما تم الانطلاق في تنفيذ استراتيجية المغرب الرقمي 2020، التي تهدف لجعل المغرب مركزا إقليميا لتقنية المعلومات والاتصال، وقد تضمنت:

- القيام بعدة إصلاحات في قطاع الاتصالات تضمنت فتح مجال المنافسة للقطاع الخاص.
- القيام بعدة تعديلات تشريعية بما يواكب ضمان التغيرات الرقمية العالمية، بالاستفادة من استراتيجية المغرب 2020.
- إنشاء وكالة التنمية الرقمية بغرض نجاح الاستراتيجية.

2. الصومال.

لقد ساهمتفي رفع مستويات الشمول المالي الرقمي من خلال:

- اعتماد الهواتف المحمولة في تقديم الخدمات المالية منذ شهر فبراير عام 2010.
- تطوير منصة للدفع عبر الهاتف المحمول، بحيث بلغ عدد المعاملات عن طريق استخدام النقود عبر الهاتف المحمول حول 155 مليون، وبلغ متوسط نحو 2,7 مليون دولار أمريكي شهريا.

3. الأردن.

في إطار مبادرة النقود الالكترونية التي يتبناها البنك المركزي وكذا مواجهة أزمة كورونا:

- تحصلت الأردن على منحة لتمويل مشروع أتمتة عمليات الدفع للمستفيدين في المؤسسة العسكرية الاستهلاكية من عاملين ومتقاعدين، وتزويد كافة فروع المؤسسة بأجهزة نقاط بيع حديثة تمكنهم من الدفع بواسطة المحافظ الالكترونية عبر تقنية(QR)، وتمكين المؤسسة من إيداع حوافز مادية وتقديم خصومات عبر تلك المحافظ.
- توقيع اتفاقية لتطوير نظام الكتروني لقبول دفعات المنتفعين من برنامج الغذاء العالمي، الأردنيين، واللاجئين لدى شبكة التجارة الخاصة بالبرنامج بالتعاون والشراكة مع شركة (MEPs) عن طريق المحافظ الالكترونية.
- مواصلة تشغيل نظم الدفع والتسويات عن بعد، خلال فترة الحجر الصحي وذلك لضمان تدفق الأموال بين حسابات الأفراد والشركات في القطاع البنكي.
- منح الموافقات الخاصة لشركات الصرافة بالعمل كوكلاء لمقدمي خدمات الدفع بواسطة الهاتف النقال، وكوكلاء لمقدمي عرض وتحصيل الفواتير الالكترونية.

4. السودان.

تبذل السلطات السودانية جهودا كبيرة بهدف تعزيز الشمول الماليالرقمي، وذلك من خلال:

- توسيع خدمات الدفع الالكتروني عبر نقاط البيع وبطاقات الصراف الآلي، حيث وضع البنك المركزي ضوابط محددة للمصارف التجاريةلاقتناء وطرح نقاط البيع التي من المتوقع أن ترتفع من 70 ألف نقطة تعمل حاليا إلى 100 ألف نقطة.
- التخطيط لإطلاق عدد من التطبيقات الدفع عبر الهاتف المحمول بحلول عام 2022.
- إصدار عدة ضوابط مثل:إجراء تسويات نقاط البيع بصورة يومية وفق ملف التسوية الوارد من شركة الخدمات البنكية الالكترونية، وتمديد صلاحية البطاقات البنكية التي امتدت صلاحيتها لنهاية العام بدلا من 30 يونيو 2020.

5. البحرين.

شهدت مستويات الشمول المالي تحسنا ملحوظا كجزء من مبادرات مصرف البحرين المركزي المستمر نحو التحول الرقمي المالي، والتطورات في الخدمات المالية الرقمية والعمل مع شركات التقنية المالية في مجال الدفع الالكتروني بالتجزئة، وخلال جائحة كورونا شملت الإجراءات:

- زيادة حجم الصفقات عن طريق معاملات الاتصال اللا تلامسي على نقاط البيع إلى 50 دينار بحريني.
- وضع حد أقصى نسبة 80% على رسوم التحصيل على معاملات بطاقات الخصم.
- وضع حد أقصى للرسوم على بطاقات السحب الآلي.
- مطالبة المصارف بتأجيل السداد لمدة 6 أشهر دون فائدة أو غرامة والامتناع عن تجميد حسابات العملاء إذا فقد العميل عمله.

6. السعودية.

حرص الدولة مؤخرا ولأغراض تعزيز الشمول المالي الرقمي على:

- تسهيل دخول المؤسسات المبتكرة كشركات التقنيات المالية في مجال الدفع الالكتروني بالتجزئة، للتوسع في قنوات التسليم ذات التكلفة المناسبة بما يمكن من زيادة جودة وملائمة كلفة الخدمات المالية.
- إطلاق البنك المركزي السعودي" ساما" برنامج دعم رسوم عمليات نقاط البيع والتجارة الالكترونية لجميع المتاجر.

7. لبنان.

ساهمت شركات الدفع الالكتروني في خفض تكلفة المعاملات الرقمية مقارنة بالمدفوعات النقدية، كما ساعدت على خفض الكثير من الوقت. كما أن الحكومة اللبنانية تهدف إلى انتشار المصارف

اللبنانية على كافة التراب الوطني وكذا المواقع الالكترونية التي تؤمن خدمات مصرفية عبرشبكة الانترنيت.

8. موريتانيا.

تستعين السلطات بشركات التقنيات المالية في دعم مستويات الشمول المالي وتعزيز التحول الرقمي في الخدمات المالية، من خلال قيامها بزيادة كفاءة المعاملات المالية وتقريبها للمستخدمين.

9. الجزائر.

تشجع السلطات الجزائرية المزيد من الاندماج المالي عن طريق التركيز على الرقمنة والمنتجات المبتكرة، حيث عرفت تحسنا ملحوظا في التقنيات المالية في مجال الدفع الالكتروني بالتجزئة، نظرا لارتفاع عدد البطاقات البنكية وآلياتالدفععن طريق الانترنيت، إضافة إلى عدد الموزعات الآلية ومحطات الدفع الالكتروني.

10. الكويت.

اتخذ بنك الكويت المركزي عدد من الإجراءات لتشجيع استخدام وسائل الدفع الالكترونية وتعقيم الفروع البنكية، وإتباع المزيد من الإجراءات الصحية الوقائية، وبث وسائل التوعية عبر منصات البنوك.

11. مصر.

تبنى البنك المركزي المصري في شهر مايو من عام 2020 مبادرة ضخمة للسداد الالكتروني في إطار الإجراءات الاحترازية لمواجهة كورونا المستجد، وتعظيم مساهمة القطاع البنكي في تنفيذ خطط الدولة للتعامل مع التداعيات المحتملة للفيروس، وتأتي هذه المبادرة في إطار أهمية إتاحة الخدمات المالية للمواطنين بصورة عادلة وآمنة وسهلة وبتكلفة مناسبة.

12. العراق.

يتم تشجيع البنوك على استخدام المدفوعات الالكترونية لاحتواء انتقال الفيروس، وإصدار تعليمات للبائعين بإلغاء العملات على هذه المدفوعات حتى نهاية العام 2020، تشجيعا لمبادئ الشمول الرقمي.

13. قطر.

في إطار جهود بورصة قطر واهتماماتها بتحقيق معايير النفاذ الرقمي على مواقعها الالكترونية أعلنت البورصة على حصولها على شهادة اعتماد من مركز"مدى" للتكنولوجيا المساعدة، وبهذا أصبح بالإمكان لذوي الإعاقة والمتقدمين في السن سهولة تصفح الموقع الالكتروني للبورصة والاستفادة منه لاسيما صفحة الأسعار الفورية. كما تساعد البرامج أيضا الشركات الناشئة والشركات في المرحلة المبكرة من خلال تزويدهم أو مساعدتهم على تأمين الموارد التي يحتاجونها لتوسيع عملياتهم التجارية.

14. فلسطين.

التزمت المصارف بإعفاء الخدمات البنكية الالكترونية وخدمات الصراف الآلي من العملات والرسوم للأشهر الست القادمة قابلة للتمديد.

المطلب الثالث:آليات تعزيز الشمول المالي في العالم العربي.

مازال هناك العديد من الفرص المتاحة التي يمكنها أن تساهم في تحسين وصول الخدمات المالية إلى عدد أكبر من الأفراد والمنشأة من خلال تعزيز الشمول المالي عن طريق مجموعة من الآليات، نذكر منها ما يلي: [1]

أولا:تطوير البنية التحتية للقطاع البنكي.

فالشمول المالي بحاجة إلى بنية تحتية معززة له، وذلك بما يشمل نظم دفع كفؤ وشبكة من فروع المؤسسات المالية والصرافات الآلية ووحدات الدفع المنتشر في كافة أنحاء البلاد، وتبرز الحاجة إلى تطوير البنية التحتية للقطاع المالي في الدول العربية؛ من خلال ما يتضح من عدد من مؤشرات البنية التحتية، فعلى سبيل المثال:ينخفض عدد أجهزة الصراف الآلي لكل مائة ألفة نسمة من السكان البالغين في الدول العربية إلى نحو 31,5 جهاز، وهو ما ينخفض إلى مادون المتوسط العالمي البالغ 43,5 جهاز، وكذلك انخفاض عدد فروع البنوك لكلمائة نسمة من السكان إلى 11,6 فرعا في الدول العربية مقارنة بنحو 12% فرعا للمتوسط العالمي.

ثانيا:التثقيف المالي.

حيث يعتبر عدد من المصارف المركزية أن مستوىالتثقيف في الدول العربية لا يمكن أن يوصف بأكثر من كونه جيد، الأمر الذي يستوجب بذل المزيد من الجهود من قبل الجهات المعنية لتعزيز وعي الجمهور المالي من خلال تنفيذ البرامج والخطط الوطنية الهادفة إلى زيادة مستويات الشمول المالي.

ثالثا:بيئة الأعمال.

تلعب بيئة الأعمال المرنة التي لا تفرض قيودا على ممارسة الأعمال دورا مهما في زيادة كل من جانبي العرض والطلب الخاص بالخدمات المالية، وتحتل العديد من الدول العربية من حيث مناخ الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام 2019 المراتب الأخيرة وتسجل في غالبيتها مرتبة تفوق 60على مستوى العالم، وهو ما يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على مستوى تطور وانتشار الخدمات المالية في بعض الدول.

[1] صندوق النقد العربي، **المنافسة البنكية والشمول المالي في الدول العربية**، العدد 63، جوان 2020، ص16،20، بتصرف.

رابعا:تطوير القطاع المالي.

فالقطاع المالي فيالعديد من الدول العربية يتسم بهيمنة القطاع البنكي ومحدودية دور المؤسسات المالية الأخرى، التي تلعب دورا مهما في تسيير فرص نفاذ الأفراد غير المشمولين ماليااإلى خدمات مالية أكثر ملائمة لاحتياجاتهم، حيث أن:

1. تنمية دور المؤسسات المالية الغير البنكية يساهم في اتساع نطاق تغطية وشمولية الخدمات المالية وتنويعها، بما يلاءم احتياجات قطاع عريض من المستهلكين.
2. تواجد سوق كفء للأوراق المالية يساهم في دعم فرص وصول الشركات إلى تمويل داع لأنشطتها ومشاركة شريحة أكبر من المستثمرين في رأس المال؛ وبالتالي فرص أوسع نطاق للنمو الاقتصادي والشمول المالي.
3. انتشار التقنيات المالية الحديثة وشركاتها يساهم فيدخول مزودين جدد للخدمات المالية بخلاف المؤسسات المالية التقليدية ومن أهمها المصارف،وهو ما يساعد في زيادة الشمول المالي من خلال التوسع في تطبيقات المصارف الالكترونية والدفع الالكتروني ومنصات التمويل الاجتماعي.

خامسا:توفير المتطلبات الأساسية الداعمة للشمول المالي.

يعتمد الشمول المالي على توفر عدد من المقومات الرئيسية من بينها توفر أنظمة كفء للدفع، ونظم للاستعلام الائتماني ونظم الإقراض المضمون وسجلات الأصول، حيث تساعد هذه الأنظمة على زيادة مستويات نفاذ الأفراد والمشروعات للتمويل والخدمات البنكية، وفي الدول العربية سجلت 4,3 نقطة في مؤشر عمق المعلومات الائتمانية الذي يصدره البنك الدولي وهو يعتبر مقبولا بالقياس بالمتوسط العالمي 4,9 نقطة إلا أن الحاجة لا تزال ملحة لتعزيز الجهود المبذولة في هذه الدول لتوفير الدائم الأساسيةلتعزيز الشمول المالي.

المبحث الثاني:واقع الاستقرار المالي للبنوك التجارية في الدول العربية.

يعتبر القطاع البنكي في الدول العربية أهم مكون للنظام المالي، ما يوضح أهمية تعزيز متانة هذا القطاع بما ينعكس بالإيجاب على الاستقرار المالي والاقتصادي في الدول العربية، وعليه سنحاول في هذا المبحث تحليل تطور مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية عموما ومؤشر القطاع البنكي على وجه التحديد، كما سنستعرض أهم تجارب الدول العربية في قياس مؤشر القطاع البنكي وكذا آليات تعزيزه خلال جائحة كورونا.

المطلب الأول:تطور مؤشر الاستقرار المالي البنكي للدول العربية.

أطلق صندوق النقد العربي بالتعاون مع فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية مؤشر الاستقرار المالي العربي للفترة (2015-2019)، سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل تطور مستويات الاستقرار المالي خلال هذه الفترة، ثم تسليط الضوء على الاستقرار المالي في البنوك التجارية للدول العربية

أولا:الاستقرار المالي في الدول العربية.

يوضح الشكل الموالي نتائج قياس مؤشر الاستقرار المالي العربي:

الشكل رقم 07:مؤشر الاستقرارالمالي في العالم العربي للفترة للمدة (2015-2019).

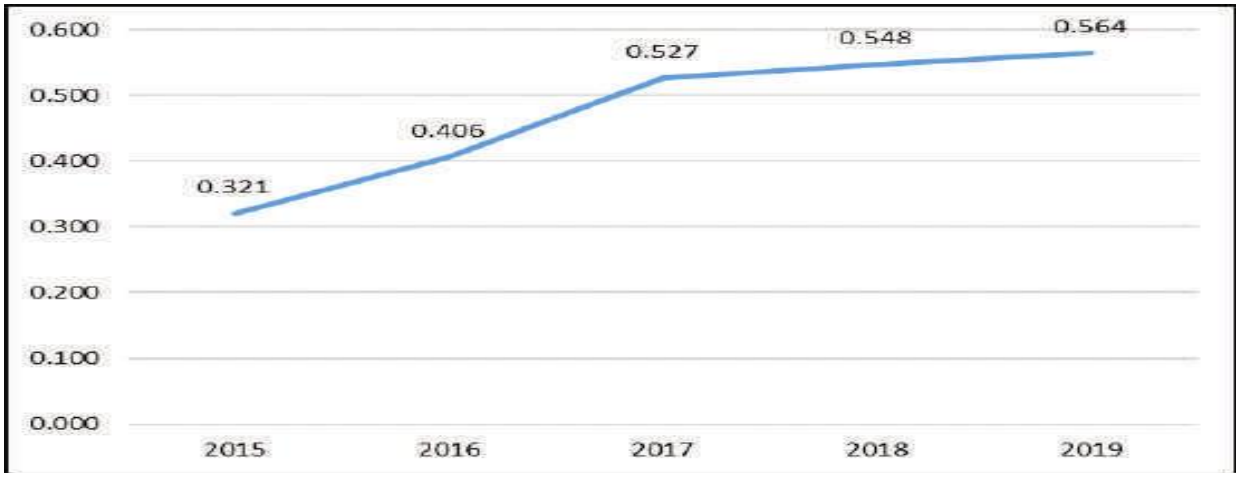

المصدر:صندوق النقد الدولي، **تقرير الاستقرار الماليفي الدول العربية 2020، مرجع سبق ذكره**، ص249.

من خلال الشكل أعلاه، يمكن القول أن مؤشر الاستقرار المالي عرف ارتفاع مستمر طيلة سنوات الدراسة، وقد كانت أعلى نسبة قد بلغها حوالي 56,4% خلال سنة 2019، الأمر الذي يرجع إلى ارتفاع مستوى مؤشر القطاع البنكي باعتباره أكبر مكون لمؤشر الاستقرار المالي العربي،وهذا دليل على أن الدول العربية عرفت توجه عام نحو تبني سياسات احترازية متحفظة أسهمت في تعزيز الاستقرار المالي.

ثانيا:استقرار القطاع البنكي في الدول العربية.

الشكل الموالي يوضح تطور مؤشر القطاع البنكي للفترة (2015-2019)

الشكل رقم 08: خارطة الاستقرار البنكي في الدول العربية.

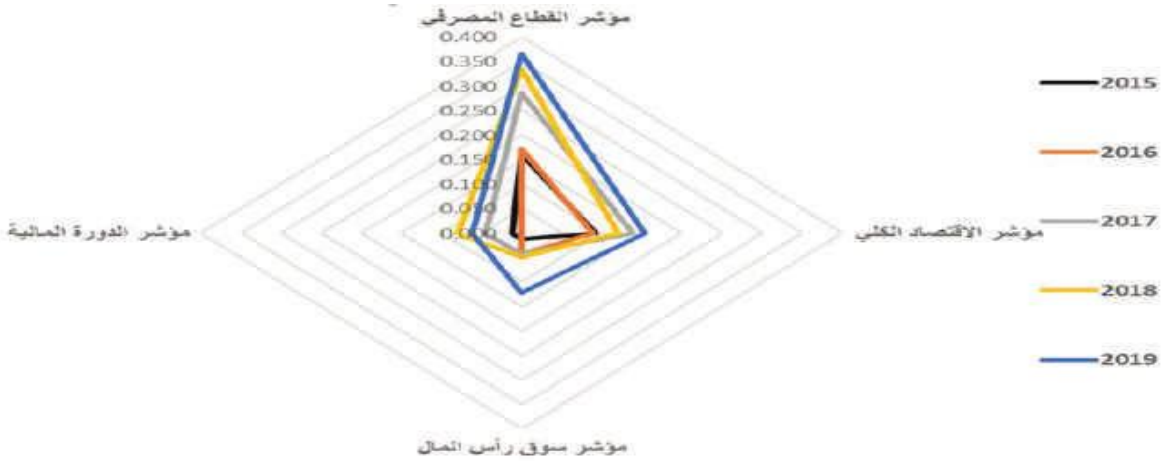

المصدر:صندوق النقد الدولي، **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2020، مرجع سبق ذكره**، ص250.

من الشكل رقم (08) يتضح أن مؤشرالاستقرار البنكي كان له الأثر الأكبر في ارتفاع مؤشر الاستقرار المالي العربي، إذ شهد هذا المؤشر تحسن في عام 2019 الأمر الذي يعكس متانة القطاع البنكي العربي، ويمكن إرجاع الارتفاع في هذا المؤشر لتطبيق القطاع البنكي العربي لمتطلباتبازل 03 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 09، فساهمت في منح البنوك قدرة على تحمل الصدمات المالية والاقتصادية والمخاطر المرتفعة المحتمل أن تتعرض لها، وبالتالي انعكست بالإيجاب على مؤشر القطاعالبنكي العربي.

المطلب الثاني:تجارب بعض الدول العربية في بناء مؤشر الاستقرار المالي في البنوك التجارية.

قامت العديد من البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بتطوير وإعداد مؤشر للاستقرار المالي للبنوك التجارية باعتباره أهم مكون في بناء مؤشر الاستقرار المالي التجميعي، منها:البنك المركزي الأردني، بنك الإمارات العربية المتحدة المركزي، بنك البحرين المركزي،البنك المركزي العراقي والمصري والتونسي، بنك المملكة العربية السعودية والفلسطيني، والجدول الموالي يستعرض تجارب هذه الهيئات في احتساب هذا المؤشر:

الجدول رقم 02:مؤشر الاستقرار المالي للبنوك التجارية لبعض الدول العربية.

الدولة	مؤشرات القطاع البنكي	الوزن النسبي
الأردن	- نسبة كفاية رأس المال. - نسبة الرافعة المالية. - نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون. - نسبة صافي الديون غير العاملة بعد طرح مخصصات الديون المتعثرة إلىرأس المال.	100%
الإماراتالعربية المتحدة	- نسبة كفاية رأس المال. - نسبة المخصصات إلى الأصول. - نسبة القروض المتعثرة. - نسبة الإقراض البنكي للخارج إلى إجمالي القروض. - نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول. - نسبة القروض إلى الودائع. - نسبة العائد على الأصول. - نسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد / إجمالي الدخل. - نسبة احتمالية تعثر القطاع البنكي. - نسبة تقلب أسعار أسهم البنوك المدرجة.	55,6%
البحرين	- نسبة كفاية رأس المال. - نسبة كفاية رأس المال الأساسي. - نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض. - نسبة الموجوداتالسائلة إلى إجمالي الموجودات. - نسبة القروض إلى الودائع. - نسبة العائد على حقوق المساهمين. - معدل نمو القروض المتعثرة. - نسبة المخصصات إلى الديون غير العاملة.	50%
العراق	- نسبة كفاية رأس المال. - جودة الموجودات. - الربحية. - جودة السيولة. - مخاطر الصرف الأجنبي. - التركزات البنكية.	100%
مصر	- نسبة كفاية رأس المال. - إجمالي القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض.	

	- نسبة التغطية. - نسبة السيولة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية. - نسبة المصروفات الإدارية إلى صافي إيرادات النشاط. - نسبة صافي الأرباح إلى حقوق المساهمين. - نسبة التركز في جانب الأصول لأكبر 5 بنوك.	38%
تونس	- مؤشر متانة القطاع البنكي. - مؤشر مخاطر النمو المفرط للائتمان. - مؤشر مخاطر السيولة. - مؤشر مخاطر التركز. - مؤشر المخاطر المعنوية.	77%
السعودية	- نسبة كفاية رأس المال. - نسبة القروض المتعثرة. - الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول. - نسبة تغطية السيولة. - صافي رأس المال المستقر. - العائد على الأصول. - المصاريف غير الفوائد إلى إجمالي الدخل. - هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل. - نسبة القروض إلى الودائع. - معدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس وأذونات ساما.	45%
فلسطين	- معدل كفاية رأس المال. - نسبة إجمالي القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض. - نسبة التغطية. - نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول. - نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل. - هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل. - العائد على الموجودات. - العائد على حقوق الملكية. - الرافعة المالية. - المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الدخل.	55%

المصدر:صندوق النقد الدولي، **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2020، مرجع سبق ذكره**،ص252،263 .

المطلب الثالث:آليات دعم تطوير القطاع البنكي للدول العربية في ظل جائحة كورونا.

شهد العالم تطور تداعيات فيروس كورونا المستجد في اقتصاديات الدول وأسواقها المالية، من خلال التأثيرات على عدد من القطاعات الاقتصادية من أهمها والصناعة والطاقة، السياحة، التجارية...الخ، كما شكل الفيروس تحديا للاستقرار على مستوى البنوك التجارية في الدول العربية حيث أن التدفقات النقدية للقطاع المالي والبنكي تأثرت سلبا، نتيجة تعثر عملاء البنوك والمؤسسات المالية أفراد وشركات على حد سواء.

وفي طار دعم تطوير القطاع البنكي وتعزيز مقومات الاستقرار المالي البنكي في الدول العربية ومواجهة التحديات التي أملتها جائحةكورونا، قامت البنوك المركزية لعديد الدول العربيةوصندوق النقد العربية ولجنة بازل للرقابة البنكية باتخاذ إجراءات تحفيزية وقائية، أهمها:[1]

- ضخ السيولة فيالقطاع البنكي من خلال تخفيض أسعار أدوات السياسة النقدية والاحتياطي الإلزامي؛
- تعزيز منظومة الإقراض دعما للقطاعات الإنتاجية الأمر الذي ساعد القطاع البنكي على تأجيل قروض الأفراد والشركات؛
- خفض أوزان المخاطر ضمن كفاية رأس المال لبعض القطاعات؛
- خفض نسب تغطية السيولة عن النسبة المقررة والبالغة 100%؛
- قامت لجنة بازل بتأجيل تطبيق متطلبات بازل 3؛
- إصدار صندوق النقد العربية مجموعة من المبادئ الإرشادية للتعامل مع تداعيات أزمة كورونا.

[1] صندوق النقد الدولي، **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2020، مرجع سبق ذكره**، ص267،268.

المبحث الثالث:قياس أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي لبنك رأس الخيمة الوطني (RAK BANK).

بعد الدراسة النظرية لمختلف جوانب الشمول المالي وتأثيره على الاستقرار المالي في البنوك التجارية، سنقوم خلال هذا المبحث باختبار صحة ما تم التطرق إليه نظريا، بالاعتماد على الدراسة القياسية للعينة المختارة والمتمثلة في بنك رأس الخيمة الوطني(RAK BANK)،مستعينين بالبرنامج الإحصائيEviews12 ونماذجه وتحليل أهم نتائجها.

المطلب الأول:الاستقرار المالي في بنك رأس الخيمة الوطني (RAK BANK).

سنقوم خلال هذا المطلب باستعراض الإطار النظري للقياس الاقتصادي، ووصف البنك عينة الدراسة ثم تحليل تطور بعض المؤشرات المعبرة عن الاستقرار المالي فيه.

أولا:نظرية القياس الاقتصادي.

يختص الاقتصاد القياسي بتطبيق النظرية الاقتصادية والرياضيات، والأساليب الإحصائية في اختبار الفروض والتقدير والتنبأ بالظواهر الاقتصادية، وقد ارتبط الاقتصاد القياسي ارتباطا وثيقا بتحليل الانحدار، وينصب تحليل الانحدار على قياس العلاقة بين متغير تابع ومتغير مستقل أو أكثر[1]، وأي بحث في مجال الاقتصاد القياسي يتضمن عدة مراحل، أهمها:[2]

1. تعيين النموذج.

تتم هذه العملية من خلال صياغة العلاقات الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها، وتنطوي هذه المرحلة على عدة خطوات هي:

- تحديد متغيرات النموذج؛
- صياغة الشكل الرياضي للنموذج؛
- تحديد التوقعات القبلية.

[1]دومينيك سالفاتور، **نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، بدون ذكر سنة نشر، ص7.

[2]فريد بختي، **مبادئ نظرية القياس الاقتصادي – مفاهيم نظرية وتطبيقات على حزمة Eviews7**، مطبوعة موجهة لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير والاقتصاد الكمي والإحصاء التطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة العقيد آكلي محند أو لحاج بالبويرة، الجزائر، 2016، ص24،27.

2. تقدير معلمات النموذج.

ينتقل الباحث إلى مرحلة قياس أو تقدير المعلمات بعد الانتهاء من صياغة العلاقات محل الدراسة في شكل رياضي، ويعتمد الباحث أساسا في تقديره للمعلمات على بيانات واقعية يتم جمعها عن المتغيرات التي يتضمنها النموذج، وتنطوي هذه المرحلة على ثلاث خطوات هي:

- تجميع البيانات؛
- التعامل مع مشاكل التجميع؛
- اختيار طريقة القياس الملائمة.

3. تقييم المعاملات المقدرة بالنموذج.

تأتي هذه المرحلة بعد الانتهاء من عملية التقدير، حيث يوجد هناك عدد من المعايير التي تمكننا من إتمام عملية التقييم، تتمثل في:

- المعايير الاقتصادية:وتتحدد المعايير الاقتصادية التي تستخدم في تقييم المعاملات من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية، وتتعلق هذه المعايير بحجم وإشارة المعلمات المقدرة ومدى تطابقها لما جاءت به النظرية الاقتصادية.
- المعايير الإحصائية:تهدف المعايير الإحصائية إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج ومن أهمها معامل التحديد واختبار المعنوية.
- المعايير القياسية:تهدف هذه المعايير إلى التأكد من الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطبقة في الواقع، ومن بين هذه المعايير:معيار الارتباط الذاتي، معيار الامتداد الخطي المتعدد، معيار ثبات التباين...إلخ.

ثانيا:وصف بنك رأس الخيمة الوطني (RAK BANK) عينة الدراسة.

يعتبر بنك رأس الخيمة الوطني (RAK BANK) واحدا من أقدم وأعرق المؤسسات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. منذ تأسيسه عام 1976شهد البنك سلسلة من التحولات المهمة كما كانت له انطلاقة جديدة في عام 2001، حيث تحول تركيزه من تقديم الخدمات المالية البنكية للأفراد فقط ليصبح مؤسسة بنكية رائدة بمجال الخدمات البنكية للأفراد والأعمال الصغيرة.

بنك رأس الخيمةالوطني (RAK BANK) هو شركة مساهمة عامة لديها 5 فروع، مقرها إمارة رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة، ومدرجة في " سوق أبو ظبي للأوراق المالية"، يقدم البنك مجموعة واسعة من الخدمات البنكية للأفراد والشركات لعملائه في دولة الإمارات بواسطة فروعه، وأهم هذه الخدمات يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم03:مختلف خدمات بنك رأس الخيمة الوطني (RAK BANK).

أقسام البنك	لمحة عن الخدمات والحلول
الخدمات البنكية للأفراد	• تضمن تقديم تمويل للعملاء الأفراد وبطاقات الائتمان/ الخصم وتسهيلات الإيداع. • تشمل منتجات القروض قروض الوافدين وقروض المواطنين، قروض عقارية، قروض السيارات وبطاقات الإئتمان...إلخ.
الخدمات البنكية للأعمال	• تضم خدمات التمويل لغير الأفراد من الشركات الصغيرة والمتوسطة. • قروض الأعمال للشركات التي تصل مبيعاتها إلى 75 مليون درهم إماراتي وتمويل رأس المال العامل للشركات التي تصل مبيعاتها إلى 250 مليون درهم إماراتي.
الخدمات البنكية للشركات	• تقديم خدمات الإيداع والتمويل للشركات الكبرى التي تشمل الشركات الحكومية والعامة والخاصة ومتعددة الجنسيات.
الخزينة	• تضم أنشطة سوق المال والاستثمارات في سندات الدين وحقوق الملكية ومعاملات صرف العملات الأجنبية والمشتقات مع البنوك الأخرى والمؤسسات المالية.
مجموعة المؤسسات المالية	• تضمن الأنشطة المالية من خلال العلاقات مع المؤسسات المالية المحلية والخارجية لمساعدة عملائنا في تلبية احتياجاتهم البنكية المحلية والأجنبية.
التأمين	• تضم جميع المعاملات الخاصة بالتأمين في شركة التأمين خاصة رأس الخيمة للتأمين.

المصدر:تقارير بنك رأس الخيمة الوطني(BAK BANK)على الموقع:**https://rakbank.ae/wps/portal/ar/retail-banking**، تاريخ الإطلاع:2022/02/28.

ثالثا:تطور بعض مؤشرات الاستقرار المالي في بنك رأس الخيمة الوطني (RAK BANK).

1. نسبة كفاية رأس المال.

الشكل الموالي يعبر عن تطور نسبة كفاية رأس المال في بنك رأس الخيمة الوطني (RAK BANK)خلال فترة الدراسة:

الشكلرقم09: تطور نسبة كفاية رأس المال خلال الفترة (2015-2021)

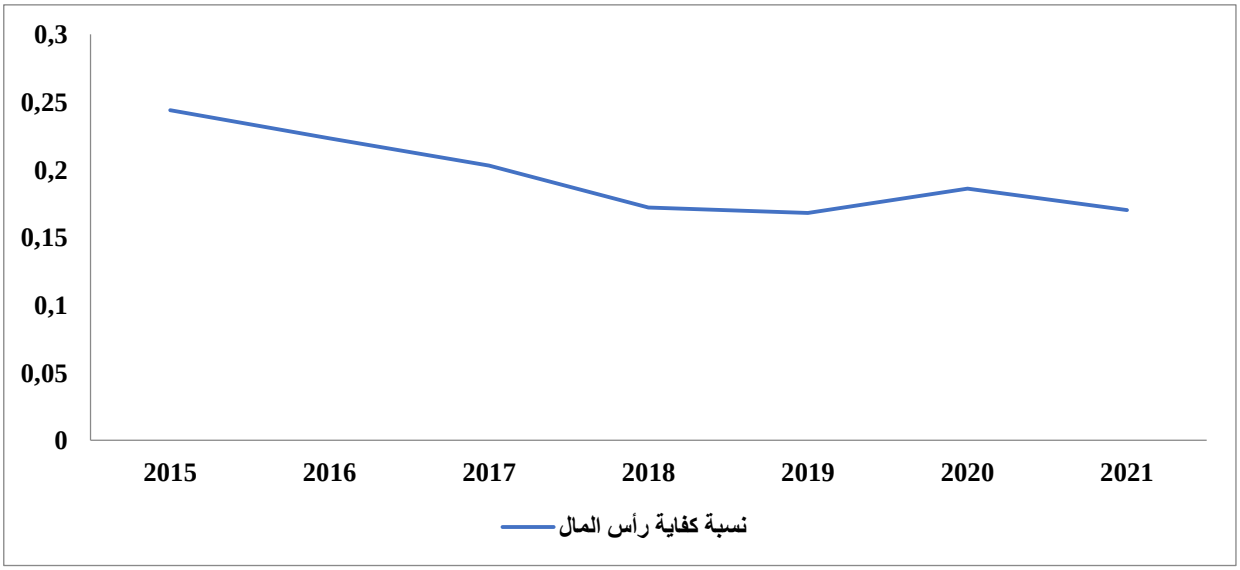

المصدر:من إعداد الطالبة بالاستناد إلى تقارير بنك رأس الخيمة الوطني(BAK BANK)على الموقع:**https://rakbank.ae/wps/portal/ar/retail-banking**، تاريخ الاطلاع:2022/03/31.

يشير الجدول أعلاه إلى تطور نسبة كفاية رأس المال خلال الفترة (2015-2021)، ويمكن القول أن هذه النسبة شهدت تراجع طيلة سنوات الدراسة باستثناء سنة 2019، ويمكن توضيح هذا التراجعخلال الفترة(2015-2018) بانخفاض صافي الأرباح السنوية الذي يحتسب علىأساسها رأس المال الرقابي أحدمكونات نسبة كفاية رأس المال، وذلك نتيجة الأوضاع الاقتصادية والإقليمية والعالمية والمتمثلة في انخفاض أسعار البترول الذي ترتب عنه تناميمخصصات انخفاض قيمة القروض، فقد شهدت محفظة قروضالتمويل وقروض الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات الصلة بالإقراض البنكي للأفراد مستويات عليا من الضغط نتيجة عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه البنك، وبالنسبة لسنة 2019فقد عرفت تحسن ملحوظ نتيجة ارتفاع صافي الأرباح السنوية وذلك مع التحسن في أرباح الخدمات البنكية للشركات ومجموعة المؤسسات المالية، وكذا انخفاضخسائر الائتمان، وفي سنة 2020لغاية سنة 2021عرفت عودة التراجع فيصافي الأرباح وبنسبة 53,9% عن العام الماضي نتيجة تداعيات أزمة كورونا التي ألقت تداعيات كبيرة على السوق من جهة وعلى عملاء البنك من جهة أخرى.

2. نسبة القروض إلى الودائع.

نستعرض من خلال الشكل الموالي تطور نسبة القروض إلى الودائع في بنك رأس الخيمة الوطني (RAK BANK)خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم10: تطور نسبة القروض إلى الودائع خلال الفترة (2015-2021)

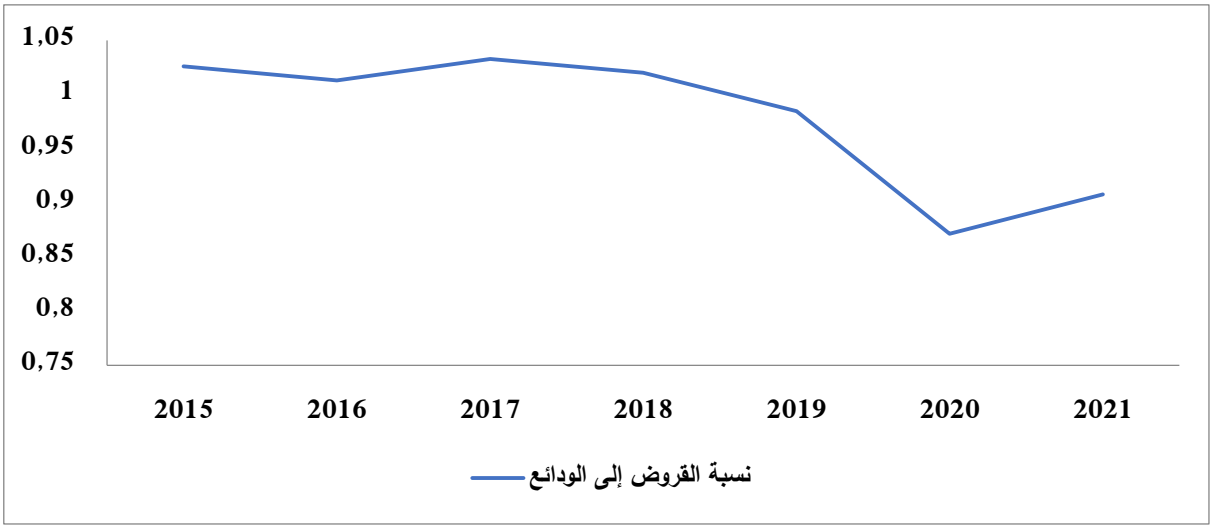

المصدر:من إعداد الطالبة بالاستناد إلى تقارير بنك رأس الخيمة الوطني(BAK BANK)على الموقع:**https://rakbank.ae/wps/portal/ar/retail-banking**، تاريخ الإطلاع:2022/03/31.

يوضح الشكل أعلاه نسبة القروض إلى الودائع خلال الفترة (2015-2021)، ويمكن القول أنها عرفت مستويات مرتفعة نسبيا باستثناء سنة 2019، ويمكن إرجاع الأمر أيضا للتأثر بالأوضاع الاقتصادية العالمية والإقليمية وانخفاض أسعار البترول، ما ترتب عنه تنامي خسائر الائتمان لدى البنك وعجزه عن استرجاع القروض الممنوحة من طرفه الأمر الذي جعله يعيش أزمة سيولة، أما عن سنة 2019فتحسن أرباح الخدمات البنكية وانخفاض خسائر الائتمان ساهم في زيادة سيولة البنك الأمر الذي يفسر انخفاض هذه النسبة، وبالنسبة لسنة 2020 حتى سنة 2021 فأزمة كورونا كان له اثر سلبي كبير على أداء عملاء البنك وقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم وبالتالي الوقوع في أزمة السيولة من جديد.

المطلب الثاني:تقدير وتقييم النموذج الأول.

سنعمل خلال هذا المطلب علىتقدير النموذج الأول للدراسة، وتقييم نتائجه بواسطة المعايير الاقتصادية، الإحصائية والقياسية.

أولا:متغيرات النموذجوصياغته.

1. **المتغير التابع** (y):يتمثل في أحد أهم المؤشرات المعبرة عن الاستقرار المالي للبنوك وهي:نسبة كفاية رأس المال.

الجدول رقم 04:التعريف بالمتغيرات التابعةلمعادلة الانحدار الأولى.

المتغيرات	الرمز المتغير
نسبة كفاية رأس المال	Car

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الأدبيات النظرية.

2. المتغيرات المستقلة(x_t):ويتم قياس الشمول المالي عن طريق قياس أحد أوجه الشمول المالي وهو التوسع في القروض الممنوحة للأفراد، والمعبر عنها بالنسب التالية:

الجدول رقم05: التعريف بالمتغيرات المستقلة لمعادلة الانحدار الأولى.

المتغيرات	رمز المتغير
نسبة القروض الممنوحة للأفراد	ILr
نسبة القروض العقارية الممنوحة للأفراد	Mortgages
نسبة بطاقات الائتمان الممنوحة للأفراد	Ccr
نسبة القروض الشخصية الممنوحة للأفراد	PLr

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الأدبيات النظرية.

3. صياغة النموذج.

المعادلة أدناه تمثل نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين نسب التوسع في منح القروض للأفراد ونسبة كفاية رأس المال المعبرة عن الاستقرار المالي في البنك:

$$Car = \alpha + \beta_1 ILr + \beta_2 Mortgages + \beta_3 Ccr + \beta_4 PLr + \mu_t$$

ثانيا:الإحصاءات الوصفية الدراسة.

الجدول رقم 06: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات معادلة الانحدار الأولى.

المتغيرات	معادلة الانحدار الأولى	
	Mean	Std.Dev
Car	0,1951	0,0294
ILr	0,5534	0,0476
Mortgages	0,2771	0,0452
Ccr	0,1669	0,0296
PLr	0,3540	0,0273

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews12.

يوضح الشكل أعلاه الإحصاءات الوصفية للمتغيرات التي أدخلت في معادلة الانحدار وهي المتغير التابع نسبة كفاية رأس المال(Car) بمتوسط قدر بحوالي(0,1951) وانحراف معياري (0,0294)،المتغيرات المستقلة(نسبة القروض الممنوحة للأفراد، نسبة القروض العقارية الممنوحة للأفراد، نسبة بطاقات الائتمان، نسبة القروض الشخصية الممنوحة)،حيث تشير بيانات الجدول إلى أن متوسط نسبة القروض الممنوحة للأفراد قدر بحوالي(0,5534) بانحراف معياري (0,0476)، وقد بلغ متوسط

القروض العقارية الممنوحة للأفراد ب(0,2771) بانحراف معياري (0,0452)، وأما متوسط نسبة بطاقات الائتمان الممنوحة للأفراد قد بلغ (0,1669) بانحراف معيراي (0,0296)، وبالنسبة لنسبة القروض الشخصية الممنوحة للأفراد حققت متوسط قدره (0,3540) وانحراف معياري (0,0273).

ثالثا:تحليل الارتباط.

الجدول رقم 07:معامل الارتباط بين متغيرات معادلة الانحدار الأولى.

المتغيرات	معادلة الانحدار الأولى				
	Car	ILr	Mortgages	Ccr	PLr
Car	1	0,9760	-0,6824	0,6367	-0,3267
ILr	0,9760	1	-0,8063	0,7413	-0,2791
Mortgages	-0,6824	-0,8063	1	-0,9522	-0,0464
Ccr	0,6367	0,7413	-0,9522	1	0,0464
PLr	-0,3267	-0,2791	-0,0464	0,0376	1

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews12.

يوضح الجدول السابق مصفوفة الارتباط بين متغيرات معادلة الانحدار، حيث يظهر وجود ارتباط طردي قوي بين نسبة كفاية رأس المال ونسبة القروض الممنوحة للأفراد، بالإضافة لارتباطات مقبولة بينها وبين نسبتي القروض العقارية وبطاقات الائتمان الممنوحة للأفراد، كما يمكن ملاحظة ضعف الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال ونسبة القروض الشخصية الممنوحة للأفراد، وبالنسبة للارتباطات بين المتغيرات المستقلة نلاحظ وجود ارتباط قوي بين نسبة القروض العقارية ونسبة بطاقات الائتمان الممنوحة فاق 90%.

رابعا:نتائج تقدير النماذج.

تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير معلمات النماذج، ومختلف النتائج يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم08: نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد الأولى.

متغيرات الدراسة		Car				
		C	ILr	Mortgages	Ccr	PLr
قيم المعاملات		-0,3986	0,7894	0,3664	0,2227	0,0510
الخطأ المعياري		0,1373	0,0918	0,1891	0,2413	0,0938
اختبار	T-Test	-2,9003	8,5923	1,9375	0,9227	0,5441

معنوية معلمات النموذج	P. T	0,1012	0,0133	0,1923	0,4536	0,6409
اختبار معنوية النموذج	F-Test	46,5498				
	P. F	0,0211				
قيمة معامل التحديد R^2		0,9893				

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews12.

خامسا:تقييم النماذج.

1. **المعيار الاقتصادي:**

من خلال الجدول رقم (08)يمكن ملاحظة أن كل من β_1و β_2و β_3و β_4تحمل الإشارة الموجبة، أي أن هناك علاقة طرية بين مختلف نسب الإقراض ونسبة كفاية رأس المال، فكلما زادة نسبة القروض الممنوحة للأفراد بوحدة واحدة زادت نسبة كفاية رأس المال ب0,7894 وحدة، وزيادة نسبة القروض العقارية الممنوحة للأفراد بوحدة واحدة تزيد نسبة كفاية رأس المال ب0,3664 وحدة، وارتفاع نسبة بطاقات الائتمان الممنوحة للأفراد بوحدة واحدة ترتفع معها نسبة كفاية رأس المال ب0,2227 وحدة، وعندما تزيد نسبة القروض الشخصية الممنوحة للأفراد بوحدة واحدة تزيد نسبة كفاية رأس المال ب0,0510، وهذا يتناسب مع النظرية الاقتصادية، فالتوسع في القروض الممنوحة للأفراد في حدود معينة يؤدي إلى زيادة في مستويات الشمول المالي الذي بدوره يترتب عنه تحسن في الاستقرار المالي للبنك والذي يعكسه الارتفاعفي نسبة كفاية رأس المال.

1 **المعيار الإحصائي:**

- **معنوية المعلمات:** يتم اختبار معنوية المعلمات بواسطة اختبار ستيودنت.

نقوم باختبار صحة الفرضيات التالية :

$$H_0 : \alpha = 0; H_0 : \beta_1 = 0; H_0 : \beta_2 = 0; H_0 : \beta_3 = 0; H_0 : \beta_4 = 0$$

$$H_1 : \alpha \neq 0; H_1 : \beta_1 \neq 0; H_1 : \beta_2 \neq 0; H_1 : \beta_3 \neq 0; H_1 : \beta_4 \neq 0$$

من خلال الجدول رقم(08) نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة لمعامل المتغير الثابت αنلاحظ أن($P.T = 0,1012 \ \phi \ 0,05$) ومنه يمكن رفضالفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية، أي أن α غير معنوية عند مستوى دلالة 5%.

- بالنسبة لمعامل نسبة القروض الممنوحة للأفراد β_1 نلاحظ أن($P.T = 0,0133 \ \pi \ 0,05$)ومنه يمكن رفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة،أي β_1 معنوية عند مستوى دلالة 5%.
- بالنسبة لمعامل نسبة القروض العقارية الممنوحة للأفراد β_2 نلاحظ أن($P.T = 0,1923 \ \phi \ 0,05$)ومنه يمكن رفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية، أي أن β_2 غير معنوية عند مستوى دلالة5%.
- بالنسبة لمعامل نسبة بطاقات الائتمان الممنوحة للأفراد β_3 نلاحظ أن($P.T = 0,4536 \ \phi \ 0,05$)ومنه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية، أي β_3 غير معنوية عند مستوى دلالة 5%.
- بالنسبة لمعامل نسبة القروض الشخصية الممنوحة للأفراد β_4 نلاحظ أن($P.T = 0,6409 \ \phi \ 0,05$) ومنه يمكن رفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية، أي أن غير β_4 معنوية عند مستوى دلالة5%.

- **معنوية الكلية للنموذج:**نستعمل معامل التحديد R^2 واختبار Fلاختبار المعنوية الكلية للنموذج.

بالاعتماد على اختبار فيشر، نقوم باختبار صحة الفرضية.

$H_0 : \alpha = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0$

$H_1 : \alpha \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq 0$

من خلال الجدول رقم (08) نجد أن:($P.F = 0,0211 \ \pi \ 0,05$) ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، بمعنى أن كل المتغيرات المستقلة لها علاقة معنوية مع المتغير التابع، إذن النموذج ككل مقبول.

وبالاعتماد على معامل التحديد، نختبر مدى قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير المتغير التابع، حيث نجد أن قيمة $R^2 = 0,9893$ ،أي أن المتغيرات المستقلة تفسر التغير في المتغير التابع بنسبة98,93%،والباقي يعود إلى الأخطاء العشوائيةوهذا دلالة على وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

انطلاقا من الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج، نلاحظ أنه ورغم توافق نتائج التقدير والنظرية الاقتصادية ووجود معنوية كليةلمعادلة الانحدار إلا أن هناك متغيرات مستقلة ضمن النموذج غير معنوية وهذا يرجع لضعف ارتباط بعضها مع المتغير التابع من جهة، ووجود مشكله الامتداد الخطي المتعدد بين بعضها الأخرمن جهة أخرى، ولحل هذه المشكل نقوم بحذف هذه المتغيرات للحصول على نموذج أكثر دقة، وكانت نتائج التقدير بعد حذف هذه المتغيرات كما يلي:

الجدول رقم09:نتائج إعادة تقدير معادلة الانحدارالخطي المتعدد الأولى.

متغيرات الدراسة		Car		
		C	ILr	Mortgages
قيم المعاملات		-0,2752	0,7525	0,1945
الخطأ المعياري		0,0536	0,0664	0,0699
اختبار معنويات معاملات النموذج	T-Test	-5,1261	11,3223	2,7794
	P.T	0,0069	0,0003	0,0498
اختبار معنوية النموذج	F-Test	121,7190		
	P.F	0,0002		
قيمة معامل التحديد R^2		0,9838		

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews12.

سادسا:نتائج إعادةتقييم النماذج.

1. المعيار الاقتصادي:

من خلال الجدول رقم (09)يمكن ملاحظة أن كل من β_1 و β_1تحمل الإشارة الموجبة، أي أن هناك علاقة طرية بين مختلف نسب الإقراض ونسبة كفاية رأس المال، فكلما زادة نسبة القروض الممنوحة للأفراد بوحدة واحدة زادت نسبة كفاية رأس المال ب0,7525 وحدة، وارتفاع نسبة القروض العقارية الممنوحة للأفراد بوحدة واحدة ارتفعت نسبة كفاية رأس المال ب0,1945 وحدة، وهذا يتناسب مع النظرية الاقتصادية، فالتوسع في القروض الممنوحة للأفراد في حدود معينة يؤدي إلى زيادة في مستويات الشمول المالي الذي بدوره يترتب عنه تحسن في الاستقرار المالي للبنك والذي يعكسه الارتفاع في نسبة كفاية رأس المال.

2. المعيار الإحصائي:

- **معنوية المعلمات:**نقوم باختبار صحة الفرضيات التالية.

$$H_0 : \alpha = 0; H_0 : \beta_1 = 0; H_0 : \beta_2 = 0$$

$$H_1 : \alpha \neq 0; H_1 : \beta_1 \neq 0; H_1 : \beta_2 \neq 0$$

من خلال الجدول رقم (09) نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة لمعامل المتغير الثابت αنلاحظ أن($P.T = 0,0069 \ \pi \ 0,05$) ومنه يمكن رفضالفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن αمعنوية عند مستوى دلالة 5%.
- بالنسبة لمعامل نسبة القروض الممنوحة للأفراد β_1نلاحظ أن($P.T = 0,0003 \ \pi \ 0,05$)ومنه يمكن رفض الفرضية الصفريةونقبل الفرضية البديلة، أي أن β_1 معنوية عند مستوى دلالة 5%.

- بالنسبة لمعامل نسبة القروض العقارية الممنوحة للأفراد β_2 نلاحظ أن($P.T = 0,0498 \ \pi \ 0,05$)ومنه يمكن رفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن β_2 معنوية عند مستوى دلالة5%.

- **المعنوية الكلية للنموذج**:بالاعتماد على اختبار فيشر، نقوم باختبار صحة الفرضية.

$H_0 : \alpha = \beta_1 = \beta_2 = 0$

$H_1 : \alpha \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0$

من خلال الجدول رقم (09) نجد أن:($P.F = 0,0002 \ \pi \ 0,05$) ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، بمعنى أن كل المتغيرات المستقلة لها علاقة معنوية مع المتغير التابع، إذن النموذج ككل مقبول.

بالاعتماد على معامل التحديد، نختبر مدى قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير المتغير التابع، حيث نجد أن قيم $R^2 = 0,9838$ ، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر التغير في المتغير التابع بنسبة 98,38% والباقي يعود إلى الأخطاء العشوائية، وهذا دلالة على وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

3. المعيارالقياسي:

- **مشكلة عدم ثبات التجانس(اختبار وايت)**:نختبر صحة الفرضية التالية:

H_0 :يوجد تجانس.

H_1 :لا يوجد تجانس.

الجدول رقم10:نتائج اختبار وايت لمعادلة الانحدار الأولى.

Heteroskedasticity Test:White

Null hypothesis:Homoskedasticity

F-statistic	1.888054	Prob. F(5,1)	0.5006
Obs*R-squared	6.329519	Prob. Chi-Square(5)	0.2755
Scaled explained SS	0.762833	Prob. Chi-Square(5)	0.9793

المصدر:مخرجات Eviews12.

من الجدول أعلاه نجد أن($P.F = 0,5006 \ \phi \ 0,05$)،وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية القائلة بتجانس التباين للأخطاء.

- **مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء (اختبارBreusch-Godfrey)**:نختبر الفرضيات التالية:

H_0 : لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

H_1 :يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

الجدول رقم 11:نتائج اختبار Breusch-Godfrery لمعادلة الانحدار الأولى.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis:No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	1.396456	Prob. F(1,3)	0.3225
Obs*R-squared	2.223425	Prob. Chi-Square(1)	0.1359

المصدر:مخرجات Eviews12.

من الجدول رقم(11) نجد أن($P.F = 0,3225 \ \phi \ 0,05$)،وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

- **مشكلة الامتداد الخطي المتعدد (اختبار معامل تضخم التباين-VIF)**:نختبر الفرضيات التالية:

H_0 :لا توجد مشكلة الامتداد الخطي المتعدد.

H_1 : توجد مشكلة الامتداد الخطي المتعدد.

الجدول رقم 12:نتائج اختبار معامل تضخم التباين-VIF لمعادلة الانحدار الأولى.

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	0.002883	958.0617	NA
ILR	0.004417	452.4281	2.858208
MORTGAGES	0.004899	127.9412	2.858208

المصدر:مخرجات برنامج Eviews12.

الجدول رقم (12) يوضح أن($VIF\ .ILr = VIF\ .Mortgages = 2,8582 \ \phi \ 0,05$)،وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود مشكلة امتداد خطي المتعدد.

- **التوزيع الطبيعي للأخطاء(اختبار جاك بيرا)**:نختبر الفرضيات التالية:

H_0 :الخطأ العشوائي يخضع للتوزيع العشوائي.

H_1 :الخطأ العشوائي لا يخضع للتوزيع العشوائي.

الشكل رقم 11:نتائج اختبار جاك بيرا لمعادلة الانحدار الأولى.

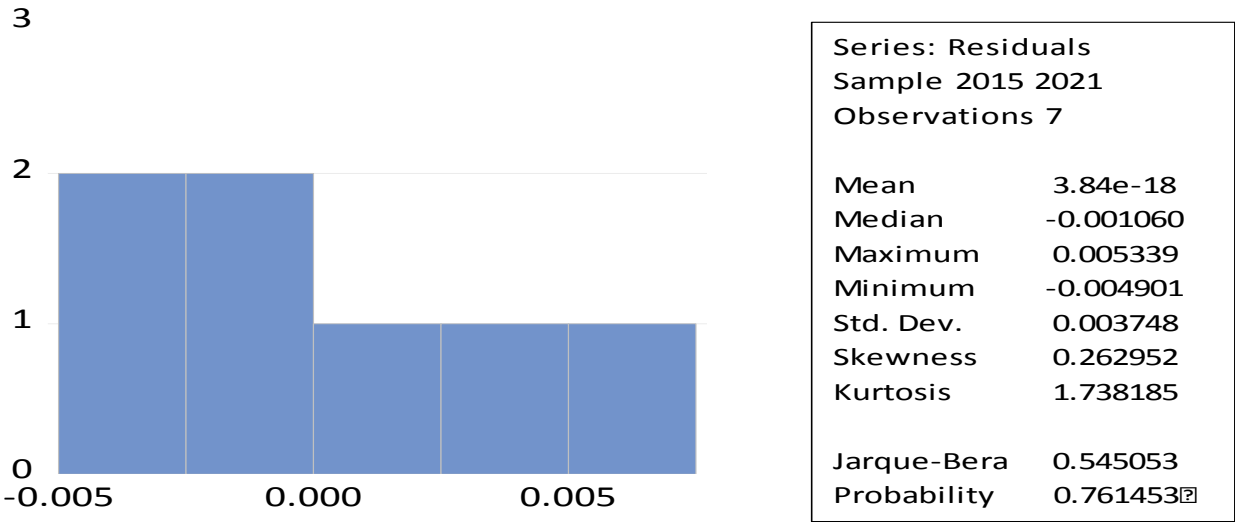

المصدر:مخرجات برنامجEviews12.

الشكل رقم (11) يوضح أن($\Pr o.Jarque = 0,7614 \ \phi \ 0,05$)،وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن الخطأ العشوائي يخضع للتوزيع الطبيعي.

سابعا:تحليل النتائج.

لقد تمكنا من خلال الدراسة الاقتصادية الإحصائية والقياسية من تقدير أفضل نموذج قياسي انطلاقا من المعطيات الإحصائية الخاصة بكل من نسبة كفاية رأس المال، وربطها بالمتغيرات المفسرة الداخلة في تركيبة النموذج، والمتمثلة في المعادلة التالية:

$$Car = -0,2752 + 0,7525\ ILr + 0,1945\ Mortgages + \mu_t$$

تتمثل أهم النتائج المتوصل لها من تقدير معادلة الانحدار الأولى في:

1- يوجد علاقة طردية بين الشمول المالي والاستقرار المالي في البنك التجارية محل الدراسة، فتراجع الاستقرار المالي للبنك خلال سنوات الدراسة باستثناء سنة 2019، يفسره انخفاض مستويات الاشتمال المالي للبنك نتيجة تراجع القروض الممنوحة للأفراد ما ترتب عنه انخفاض في نسبة كفاية رأس المال، وأما عن سنة 2019 وكونها شهدت ارتفاع ملحوظ من حيث القروض الممنوحة للأفراد، وبالتالي زيادة مستوى الشمول المالي للبنك الأمر الذي انعكس بالإيجاب على نسبة كفاية رأس المالي معبرة عن تحسن الاستقرار المالي للبنك.

2- تأثر الأزمات الاقتصادية والعالمية على مستويات الاستقرار المالي للبنك بالسلب، وهو ما ترجمه تضييق البنك لسياسته التوسعية في القروض الممنوحة للأفراد خوفا من زيادة نسب القروض المتعثرة ما نتج عنه تراجع في مستويات الشمول المالي مما أدى لانخفاض نسبةكفاية رأس المال وبالتالي استقراره المالي، وذلك تأثرا بانخفاض أسعار البترول من جهة وجائحة كورونا من جهة أخرى.

3- يوجد علاقة طردية بين النسب المعبرة عن التوسع في الإقراض ونسبة كفاية رأس المال، فانخفاض هذه النسب خلال سنوات الدراسة دون عن سنة 2019 ترتب عنه تراجع في صافي أرباح البنك ما ينعكس بالسلب على نسبة كفاية رأس المال.

4- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل النسب المعبرة عن التوسع في القروض الممنوحة للأفراد ونسبة كفاية رأس المال، لعدم معنوية كل من نسبة القروض الشخصية وبطاقات الائتمان الممنوحة وعدم قدرتها على تفسير التغيرات الحاصلة في نسبة كفاية رأس المال.

المطلب الثالث:تقدير وتقييم النموذج الثاني.

سنعمل خلال هذا المطلب بتقدير النموذج الثاني للدراسة، وتقييم نتائجه بواسطة المعايير الاقتصادية، الإحصائية والقياسية.

أولا: متغيرات النموذج وصياغته.

1. المتغير التابع (y):يتمثل في مؤشر نسبة القروض إلى الودائع، كما يوضح الجدول الموالي:

الجدول رقم 13: التعريف بالمتغيرات التابعة لمعادلة الانحدار الثانية.

المتغيرات	الرمز المتغير
نسبة القروض إلى الودائع	LDr

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الأدبيات النظرية.

2. المتغيرات المستقلة(x_t):وتم اعتمادالمتغيرات المعبرة عن التوسع في الإقراض والتي تضمنها النموذج الأول،وهي موضحة فيالجدول التالي:

الجدول رقم14: التعريف بالمتغيرات المستقلةلمعادلة الانحدار الثانية.

المتغيرات	رمز المتغير
نسبة القروض الممنوحة للأفراد	ILr
نسبة القروض العقارية الممنوحة للأفراد	Mortgages
نسبة بطاقات الائتمان الممنوحة للأفراد	Ccr
نسبة القروض الشخصية الممنوحة للأفراد	PLr

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الأدبيات النظرية.

3. صياغة النموذج.

المعادلة أدناه تمثل نماذج الانحدار الخطي المتعدد بين نسب التوسع في منح القروض للأفراد ونسبة القروض إلى الودائع المعبرة عن الاستقرار المالي في البنك:

$$LDr = \alpha + \beta_1 ILr + \beta_2 Mortgages + \beta_3 Ccr + \beta_4 PLr + \mu_t$$

ثانيا: الإحصاءات الوصفية الدراسة.

الجدول رقم 15: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات معادلة الانحدار الثانية.

متغيرات معادلة الانحدار الثانية	معادلة الانحدار الثانية	
	Mean	Std.Dev
LDr	0,9794	0,0640
ILr	0,5534	0,0476
Mortgages	0,2771	0,0452
Ccr	0,1669	0,0296
PLr	0,3540	0,0273

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews12.

يوضح الشكل أعلاه الإحصاءات الوصفية للمتغيرات التي أدخلت في معادلتي الانحدار وهي المتغير التابع نسبة القروض إلى الودائع (LDr) بمتوسط (0,9794)وانحراف معياري (0,0640) في المعادلة الثانية،المتغيرات المستقلة(نسبة القروض الممنوحة للأفراد، نسبة القروض العقارية الممنوحة للأفراد، نسبة بطاقات الائتمان، نسبة القروض الشخصية الممنوحة) لكلا المعادلتين، حيث تشير بيانات الجدول إلى أن متوسط نسبة القروض الممنوحة للأفراد قدر بحوالي(0,5534) بانحراف معياري (0,0476)، وقد بلغ متوسط القروض العقارية الممنوحة للأفراد ب(0,2771) بانحراف معياري (0,0452)، وأما متوسط نسبة بطاقات الائتمان الممنوحة للأفراد قد بلغ (0,1669) بانحراف معيراي (0,0296)، وبالنسبة لنسبة القروض الشخصية الممنوحة للأفراد حققت متوسط قدره (0,3540) وانحراف معياري (0,0273).

ثالثا: تحليل الارتباط.

الجدول رقم16: معامل الارتباط بين متغيرات معادلة الانحدار الثانية.

متغيرات	معادلة الانحدار الثانية	
	Mean	Std.Dev
LDr	0,9794	0,0640
ILr	0,5534	0,0476
Mortgages	0,2771	0,0452
Ccr	0,1669	0,0296
PLr	0,3540	0,0273

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews12.

من الجدول أعلاه يتضح أن نسبة القروض إلى الودائع ترتبط ارتباط قوي سالب مع نسبة القروض العقارية الممنوحة، وقوي موجب مع نسبة بطاقات الائتمان الممنوحة، وارتباط من مقبول إلى ضعيف مع نسبة القروض الممنوحة للأفراد ونسبة القروض الشخصية، كما نلاحظ بقاء مشكلة الارتباط القوي بين نسبة القروض العقارية وبطاقات الائتمان الممنوحة.

رابعا:نتائج تقدير النماذج.

الجدول رقم 17:نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد الثانية.

متغيرات الدراسة		LDr				
		C	ILr	Mortgages	Ccr	PLr
قيم المعاملات		2,1276	-0,7576	-2,0198	-0,0266	-0,4646
الخطأ المعياري		0,3442	0,2301	0,4737	0,6046	0,2351
اختبار معنوية معلمات النموذج	T-Test	6,1800	-3,2920	-4,2639	-0,0440	-1,9758
	P. T	0,0252	0,0812	0,0508	0,9689	0,1868
اختبار معنوية النموذج	F-Test	34,8733				
	P. F	0,0280				
قيمة معامل التحديد R^2		0,9858				

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجEviews12.

خامسا: تقييم النماذج.

1. المعيار الاقتصادي:

من خلال الجدول أعلاه يتضح أنالمعاملات β_1 و β_2 و β_3 و β_4تحمل الإشارة السالبة، فكلما زادت نسبة القروض الممنوحة للأفراد بوحدة واحدة تنقص نسبة القروض إلى الودائع ب 0,7576 وحدة، وزيادة نسبة القروض العقارية الممنوحة للأفراد بوحدة يترتب عنه انخفاض في نسبة القروض إلى الودائع ب 2,0198 وحدة، وإذا ارتفعت نسبة بطاقات الائتمان بوحدة واحدة تتراجع نسبة القروضإلى الودائع ب0,0266 وحدة، وتتراجع نسبة القروض إلى الودائع ب 0,4646 وحدة إذا زادت نسبة القروض الشخصية الممنوحة للأفراد بوحدة واحدة، وهذا يتفق مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية فالتوسع في القروض الممنوحة يترتب عنه زيادة في مستويات الشمول المالي ما ينعكس على الاستقرار المالي في البنك

بالإيجاب والذي يوضحه انخفاض في نسبة القروض إلى الودائع كون أن ارتفاعها دليل على نقص سيولة البنك.

2. المعيار الإحصائي:

- **معنوية المعلمات:**يتم اختبار معنوية المعلمات بالاعتماد على اختبار ستيودنت.

نقوم باختبار صحة الفرضيات التالية:

$$H_0 : \alpha = 0; H_0 : \beta_1 = 0; H_0 : \beta_2 = 0; H_0 : \beta_3 = 0; H_0 : \beta_4 = 0$$
$$H_1 : \alpha \neq 0; H_1 : \beta_1 \neq 0; H_1 : \beta_2 \neq 0; H_1 : \beta_3 \neq 0; H_1 : \beta_4 \neq 0$$

من خلال الجدول رقم (17) نلاحظ أن:

- بالنسبة لمعامل المتغير الثابت αنلاحظ أن($P.T = 0,0252 \ \pi \ 0,05$)ومنه يمكن رفضالفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن αمعنوية عند مستوى دلالة 5%.
- بالنسبة لمعامل نسبة القروض الممنوحة للأفراد β_1 نلاحظ أن($P.T = 0,0812 \ \phi \ 0,05$)ومنه يمكن رفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية، أي β_1 غيرمعنوية عند مستوى دلالة 5%.
- بالنسبة لمعامل نسبة القروض العقارية الممنوحة للأفراد β_2نلاحظ أن($P.T = 0,0508 \ \phi \ 0,05$)ومنه يمكن رفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية، أي أن β_2 غير معنوية عند مستوى دلالة5%.
- بالنسبة لمعامل نسبة بطاقات الائتمان الممنوحة للأفراد β_3نلاحظ أن($P.T = 0,9689 \ \phi \ 0,05$)ومنه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية، أي β_3 غير معنوية عند مستوى دلالة 5%.
- بالنسبة لمعامل نسبة القروض الشخصية الممنوحة للأفراد β_4نلاحظ أن($P.T = 0,1868 \ \phi \ 0,05$)ومنه يمكن رفض الفرضي البديلة ونقبل الفرضية الصفرثية، أي أن β_4 غير معنوية عند مستوى دلالة5%

- **معنوية الكلية للنموذج:**نستعمل معامل التحديد R^2واختبار F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج. بالاعتماد على اختبار فيشر، نقوم باختبار صحة الفرضية.

$$H_0 : \alpha = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0$$
$$H_1 : \alpha \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq 0$$

من خلال الجدول رقم (17) نجد أن:($P.F = 0,0280 \ \pi \ 0,05$)ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، بمعنى أن كل المتغيرات المستقلة لها علاقة معنوية مع المتغير التابع، إذن النموذج ككل مقبول.

بالاعتماد على معامل التحديد، نختبر مدى قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير المتغير التابع، حيث نجد أن قيم $R^2 = 0,9858$ ، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر التغير في المتغير التابع بنسبة98,58%والباقي يعود إلى الأخطاء العشوائية،وهذا دلالة على وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

انطلاقا من الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج، نلاحظ أنه ورغم توافق نتائج التقدير والنظرية الاقتصادية ووجود معنوية كلية لمعادلة الانحدار إلا أن هناك متغيرات مستقلة ضمن النموذج غير معنوية وهذا يرجع لضعف ارتباط بعضها مع المتغير التابع من جهة، ووجود مشكله الامتداد الخطي المتعدد بين بعضها الأخرمن جهة أخرى، ولحل هذه المشكل نقوم بحذف هذه المتغيرات للحصول على نموذج أكثر دقة، وكانت نتائج التقدير بعد حذف هذه المتغيرات كما يلي:

الجدول رقم 18:نتائج إعادة تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد الثانية.

متغيرات الدراسة		LDr	
		C	Mortgages
قيم المعاملات		1,3527	−1,3467
الخطأ المعياري		0,0542	0,1934
اختبار معنويات معاملات النموذج	T−Test	24,9481	−6,9631
	P.T	0,0000	0,0009
اختبار معنوية النموذج	F−Test	48,4852	
	P.F	0,0009	
قيمة معامل التحديد R^2		0,9065	

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews12.

سادسا:نتائج إعادةتقييم النماذج.

1. المعيار الاقتصادي:

من خلال الجدول أعلاه يتضح أنالمعامل β_2 تحمل الإشارة السالبة،فزيادة نسبة القروض العقارية الممنوحة للأفراد بوحدةواحدة يترتب عنه انخفاض في نسبة القروض إلى الودائع ب 1,3467 وحدة،وهذا يتفق مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية فالتوسع في القروض الممنوحة يترتب عنه زيادة في مستويات الشمول المالي ما ينعكس على الاستقرار المالي في البنك بالإيجاب والذي يوضحه انخفاض في نسبة القروض إلى الودائع كون أن ارتفاعها دليل على نقص سيولة البنك.

2. المعيار الإحصائي:

- **معنوية المعلمات**:نقوم باختبار صحة الفرضيات التالية

$$H_0 : \alpha = 0; H_0 : \beta_2 = 0$$

$$H_1 : \alpha \neq 0;; H_0 : \beta_2 \neq 0$$

من خلال الجدول رقم (18) نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة لمعامل المتغير الثابت αنلاحظ أن($P.T = 0,0000 \ \pi \ 0,05$)ومنه يمكن رفضالفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن αمعنوية عند مستوى دلالة 5%.
- بالنسبة لمعامل نسبة القروض العقارية الممنوحة للأفراد β_2نلاحظ أن($P.T = 0,0009 \ \pi \ 0,05$)ومنه يمكن رفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن β_2 معنوية عند مستوى دلالة5%.

- **المعنوية الكلية للنموذج:** بالاعتماد على اختبار فيشر، نقوم باختبار صحة الفرضية.

$$H_0 : \alpha = \beta_2 = 0$$

$$H_1 : \alpha \neq \beta_2 \neq 0$$

من خلال الجدول رقم (18) نجد أن:($P.F = 0,0009 \ \pi \ 0,05$) ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، بمعنى أن كل المتغيرات المستقلة لها علاقة معنوية مع المتغير التابع، إذن النموذج ككل مقبول.

بالاعتماد على معامل التحديد، نختبر مدى قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير المتغير التابع، حيث نجد أن قي $R^2 = 0,9065$ ، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر التغير في المتغير التابع بنسبة90,65% والباقي يعود إلى الأخطاء العشوائية، وهذا دلالة على وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

3. المعيار القياسي:

- **مشكلة عدم ثبات التجانس(اختبار وايت)**:نختبر صحة الفرضية التالية:

H_0 :يوجد تجانس.

H_1 :لا يوجد تجانس.

الجدول رقم19:نتائج اختبار وايت لمعادلة الانحدار الثانية.

Heteroskedasticity Test:White

Null hypothesis:Homoskedasticity

F-statistic	0.724589	Prob. F(2,4)	0.5388

Obs*R-squared	1.861611	Prob. Chi-Square(2)	0.3942
Scaled explained SS	0.356416	Prob. Chi-Square(2)	0.8368

المصدر:مخرجات Eviews12.

من خلال الجدول أعلاه($P.F = 0,5388 \ \phi \ 0,05$)،وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية القائلة بتجانس التباين للأخطاء.

- **مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء (اختبار Breusch-Godfrery)**:نختبر الفرضيات التالية:

H_0 :لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

H_1 : يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

الجدول رقم20:نتائج اختبار Breusch-Godfrery لمعادلة الانحدار الثانية.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis:No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	0.288971	Prob. F(1,4)	0.6194
Obs*R-squared	0.471628	Prob. Chi-Square(1)	0.4922

المصدر:مخرجات Eviews12.

يوضح الجدول رقم (20)($P.F = 0,6194 \ \phi \ 0,05$)،وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

- **مشكلة الامتداد الخطي المتعدد (اختبار معامل تضخم التباين-VIF)**:نختبر الفرضيات التالية:

H_0 :لا توجد مشكلة الامتداد الخطي المتعدد.

H_1 :توجد مشكلة الامتداد الخطي المتعدد.

الجدول رقم21:نتائج اختبار معامل تضخم التباين-VIF لمعادلة الانحدار الثانية.

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	0.002940	44.76271	NA
MORTGAGES	0.037410	44.76271	1.000000

المصدر:مخرجات برنامج Eviews12.

من الجدول رقم (21) نجد أن($VIF\ .Mortgages = 1,0000 \ \phi\ 0,05$)،وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود مشكلة امتداد خطي المتعدد.

- **التوزيع الطبيعي للأخطاء (اختبار جاك بيرا)**:نختبر الفرضيات التالية:

H_0 : الخطأ العشوائي يخضع للتوزيع العشوائي.

H_1 : الخطأ العشوائي لا يخضع للتوزيع العشوائي.

الشكل رقم12:نتائج اختبار جاك بيرا لمعادلة الانحدار الثانية.

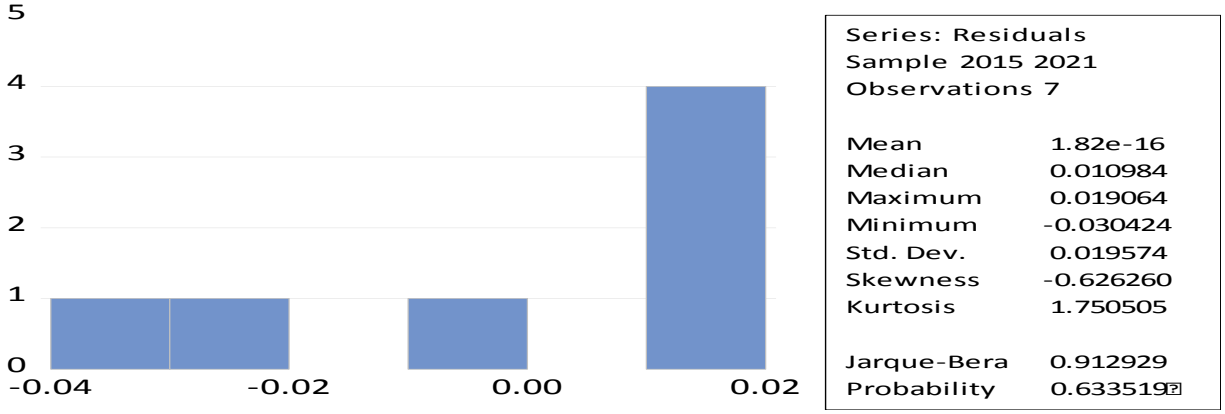

المصدر:مخرجات برنامج Eviews12.

الشكل أعلاه يوضح أن($\Pr o.Jarque = 0,6335 \ \phi\ 0,05$)،وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن الخطأ العشوائي يخضع للتوزيع الطبيعي.

سابعا:تحليل النتائج.

لقد تمكنا من خلال الدراسة الاقتصادية الإحصائية والقياسية من تقدير أفضل نموذج قياسي انطلاقا من المعطيات الإحصائية الخاصة بكل من نسبة القروض إلى الودائع، وربطها بالمتغيرات المفسرة الداخلة في تركيبة النموذج، والمتمثلة في المعادلة التالية:

$$LDr = 1,3527 - 1,3467\ Mortgages + \mu_t$$

فيما يلي أهم النتائج المتحصل عليها من تحليل النموذج المقدر الثاني، والتي تأكد ماتم التوصل إليه من تحليل نتائج النموذج الأول:

1. يوجد علاقة طردية بين الشمول المالي والاستقرار المالي في البنك التجارية محل الدراسة، فتراجع الاستقرار المالي للبنك خلال سنوات الدراسة باستثناء سنة 2019، يفسره انخفاض مستويات الاشتمال المالي للبنك نتيجة تراجع القروض الممنوحة للأفراد وبالتالي تراجع سيولة والذي أدى لارتفاع نسبة القروض إلى الودائع، وأما عن سنة 2019 وكونها شهدت ارتفاع ملحوظ من حيث

القروض الممنوحة للأفراد، وبالتالي زيادة مستوى الشمول المالي للبنك الأمر الذي انعكس بالإيجاب على سيولة البنك والتالي انخفاض نسبة القروض إلى الودائع موضحة بذلك تحسن الاستقرار المالي للبنك.

2. تأثر الأزمات الاقتصادية والعالمية على مستويات الاستقرار المالي للبنك بالسلب، الأمر الذي يوضحهتراجع البنك فيمنح القروض ا للأفراد خوفا من زيادة نسب القروض المتعثرة ما أدى إلى انخفاض سيولته وبالتالي زيادة نسبة القروض إلى الودائع، وذلك تأثرا بانخفاض أسعار البترول من جهة وجائحة كورونا من جهة أخرى.
3. توجد علاقة عكسية بين النسب المعبرة عن التوسع في الإقراض ونسبة القروض إلى الودائع، فانخفاض القروض الممنوحة من قبل الأفرادخلال سنوات الدراسة باستثناء سنة 2019 ترتب عنه تراجع في صافي أرباح البنك، وبالتالي تراجع سيولته الأمر الذي عبر عنه ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع.
4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل النسب المعبرة عن التوسع في القروض الممنوحة للأفراد ونسبة القروض إلى الودائع القروض، وذلك لعدم معنوية كل من نسبة القروض الممنوحة للأفراد والقروض الشخصية الممنوحة للأفراد وعدم قدرتها على تفسير التغيرات الحاصلة في نسبة القروض إلى الودائع.
5. رغم معنوية نسبة بطاقات الائتمان الممنوحة للأفراد اتجاه نسبة القروض إلى الودائع، إلا أن الارتباط القوي بينها وبين نسبة القروض العقارية الممنوحة للأفراد ترتب عنه حذفها من النموذج.

الخلاصة:

من خلال هذا الفصل استطعنا معرفة أنه وبالرغم من تحسن مستويات الشمول المالي في العالم العربي خلال الفترة الأخيرة، إلا أنها لاتزال تحتل مراتب متأخرة بين مختلف دول العالم، كما أوضحت تجارب الدول العربية بخصوص رقمنة الخدمات البنكية إلى تنامي واقع الشمول المالي الرقمي في هذه الدول، كما كشفت الدراسة إلى أن تعزيزمستوياتالشمول المالي في الدول العربية مرهون وبشكل أساسي على تعزيز المحددات التي يقوم عليها.

ويمكن القول أن بنك رأس الخيمة الوطني (RAK BANK) عرف تراجع في مستويات الاستقرار المالي طيلة سنوات الدراسة، وهذا ما كشفتعنه تطورات بعض المؤشرات المعبرة عنه، كما أن اختبار العلاقة بين نسب القروض الممنوحة للأفراد المعبرة عن مستويات الشمول المالي بالمؤشرات المعبرة عن الاستقرار المالي وضحت وجود علاقة طردية بين الشمول المالي والاستقرار المالي،وأن التراجع في مستويات الاستقرار المالي للبنك نتيجة انخفاض مستويات الشمول المالي تأثرا بالأزمات الاقتصادية وجائحة كورونا.

خاتمة

خاتمة:

عالجت هذه الدراسة إشكالية تمحورت حول مدى قدرة الشمول المالي على تفسير التغير فيمستويات الاستقرار المالي لبنك رأس الخيمة الوطني (RAK BANK) خلال سنوات (2015-2021)، وذلك عن طريق تسليط الضوء على سياسة التوسع فيالقروض الممنوحة للأفراد كأحد أوجه السياسات المنتهجة في الشمول المالي، وقد أثبتت الدراسة أن تحسن مستويات الاستقرار المالي للبنك مرهون بمدى تمكن البنك من رفع مستويات الاشتمال المالي من خلال توسعه في القروض الممنوحة للأفراد.

1. **مناقشة الفرضيات:**من خلال التحليلات النظرية والعملية الواردة في الدراسة، نوضح النتائج التي أسفرت عنها:

- إثبات الفرضية الأولى، فلا تزال مستويات الشمول المالي في العالم العربي منخفضة رغم التحسن الملحوظ خلال السنوات الأولى؛
- إثبات الفرضية الثانية، تعتبر مستويات الاستقرار المالي للبنوك التجارية في الدول العربية جيدة إلى حد معين؛
- نفي الفرضية الثالثة، مستويات الاستقرار المالي للبنك منخفضة، نتيجة تأثره بالأزمات الاقتصادية العالمية وجائحة كورونا؛
- نفي الفرضية الرابعة؛ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل النسب المعبرة عن التوسع في الإقراض ونسبة كفاية رأس المال؛
- نفي الفرضية الخامسة؛ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل النسب المعبرة عن التوسع في الإقراض ونسبة القروض إلى الودائع.

2. **نتائج الدراسة:**فيما يلي نتائج الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي:

- وصول مختلف شرائح المجتمع بما فيهم الفئات الفقيرة إلى الخدمات المالية الرسمية يعكس مستويات الاشتمال المالي؛
- قدرة البنوك على تجنب الأزمات الاقتصادية وتمكنها من استغلال مواردها المتاحة على أكمل وجه يعكس مستويات الاستقرار المالي في البنك؛
- توفير الحماية المالية للمستهلك، وكذا مرونة المعايير الدولية التي تتولى تحقيق النزاهة المالية أساس نجاح تطبيق الشمول المالي.
- تعتبر كل من دولة الإمارات والبحرين والكويت والسعودية الدول التي استطاعت تحقيق مستويات عليا في الاشتمال المالي، مقابل باقي الدول العربية التي لا تزالتواجه صعوبات في ذلك؛
- جهود الدولالعربية وتجاربها في رقمنة الخدمات المالية الرسمية يعكس رغبتها الحقيقية في تحسين مستويات الشمول المالي؛
- تختلف المؤشرات المعبرة عن مستويات الاستقرار المالي في البنوك من دولة إلى أخرى؛

- من بين مؤشرات المعتمدة في التعبير عن مستويات الاستقرار المالي للبنوك في دولة الإمارات هي نسبة كفاية رأس المال، ونسبة القروض إلى الودائع؛
- رغم قدرة النسب المعبرة عن سياسة التوسع في القروض الممنوحة للأفراد كأحد سياسات الشمول المالي على عكس مستويات الاستقرار المالي في البنك محل الدراسة، إلا أن بعض النسب فشلت في ذلك.

3. **توصيات الدراسة:**بناءً على النتائج المتوصل إليها في الدراسة التطبيقية نوضح ما يلي:

- وجب على الدول العربية بذل المزيد من الجهود وذلك لتحسين واقع الشمول المالي فيها، وذلك من خلال رفع مستويات التثقيف الماليللأفراد، تطوير البنية التحتية للقطاع المالي، وكذا اعتماد الرقمنة والتكنولوجيا في توفيرمختلف الخدمات المالية الرسمية؛
- لابد على بنك رأس الخيمة الوطني (RAK BANK) وضع استراتيجيات مدروسة تجنبه الوقوع في مختلف الأزمات الاقتصادية وتقلل تأثره بها؛
- على بنك رأس الخيمة الوطني (RAK BANK) تبني سياسة توسعية في الإقراض، وبالتحديد في القروض الممنوحة للأفراد لأنها الأساس الذي يضمن استقراره ماليا.
- لابد على بنك رأس الخيمة الوطني (RAK BANK) من تدعيم السياسة التوسعية في الإقراض بسياسات أخرى تعكس هي الأخرى مستويات الشمول المالي مثل:تشجيع وتسهيل فتح الحسابات البنكية والادخار على مستواه، فتح مكاتب خاصة تتكفل بتقديم استشارات مالية وغيرها.
- لابد على دولة الجزائر هي الأخرى الالتزام بآليات تعزيز الشمول المالي المنتهجة على مستواها.
- تدعيم عملية الإفصاح والشفافية في البنوك الجزائرية وخاصة العمومية، ونشر التقارير والمعلومات المالية الخاصة بها؛ بما يمكن الباحثين والمختصين من التقييم الفعلي ودقيق مستويات الاشتمال المالي لديها وكذا استقرارها المالي.

3. **آفاق الدراسة:**إن الموضوع الذي تناولناه لا يعتبر سوى قطرة من فيض، فعلى الراغبين في التعمق أكثر في هذا الخصوص، الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية التي قد تكون منطلق لإشكاليات تنبثق منها مواضيع للدراسة:

- قياس أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي للبنوك التجارية المقاس بمؤشر Z-score؛
- دراسة تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي للبنوك التجارية دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية؛
- قياس تأثير الاستقرار المالي للبنوك التجارية على الشمول المالي داخلها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا:المراجع باللغة العربية:

1. الكتب

- أحمد عبد العزيز الألفي، **الائتمان البنكي والتحليل الائتماني**، الإسكندرية، مصر، 1997.
- بن علي بلعزوز، وآخرون، **إدارة المخاطر (إدارة المخاطر–المشتقات المالية–الهندسة المالية)**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- دومينيك سالفاتور، **نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، بدون ذكر سنة النشر.
- حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)**، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2000.
- فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، رام الله، فلسطين، 2008.

2. <u>مذكرات:</u>

- آمنة مراجي، **محددات التعثر البنكي في البنوك الجزائرية الخاصة (دراسةقياسية)**، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2020.
- ياسين بن الضب، **أثر الشمول المالي على أداء البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة2004 – 2012**، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة،قسم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2019.
- مريم الصباحي، نعيمة نقادي، **استخدام نموذج ALTMAN لقياس الاستقرار والسلامة البنكية – دراسة حالة مصرف (الإمارات العربية المتحدة – الكويت – قطر) خلال الفترة 2014–2019**، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مولاي الطاهر بسعيدة، الجزائر، 2020.
- سيف الإسلام خميس عبد الخالق، **واقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية في فلسطين**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص إدارة أعمال، كلية الدراسات العليا، جامعة خليل، فلسطين، 2020.

3. المجلات والدوريات:

- بن شيخ عبد الرحمان، **دور سياسات الاستقرار المالي في تحسين الأداء والتطور الاقتصادي**، مجلة المعيار، العدد 18، جوان 2017، الجزائر.

- هوزان تحسين توفيق، **قياس الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2006-2010**، مجلة جامعة زاخو، المجلد 03، العدد 02، 25ايار 2015، جامعة دهوك، العراق.
- كركار مليكة، **الشمول المالي:هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 03، 31 ديسمبر 2019، جامعة علي لونسي، الجزائر.
- محمد مرابط، إلياس حناش، **تشخيص محددات الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية – دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الإسلامية العربية باستخدام نماذج البانل**، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، العدد 06، 29 أكتوبر 2020، جامعة جيجل، الجزائر.
- مشتاق محمود السبعاوي، وآخرون، **الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والبنكي الإسلامي (دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للأزمة المالية**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، 2012، جامعة كركوك، العراق.
- عادل عبد العزيز، **دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2019، جامعة الدول العربية.
- علي أحمد فارس، عذراء شهيد كاظم، **قياس العلاقة بين مؤشرات السلامة المالية ومؤشرات الربحية – دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف التجارية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة الزمنية (للمدة الزمنية (2005-2019)**، مجلة الوريث العلمية، المجلد 7،03 سبتمبر 2021،جامعة كربلاء، العراق.
- فاضل موسى حسن المالكي، إسراء نظام الدين حسين الطائي، **ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 05، العدد 20، 2016، جامعة كربلاء، العراق.
- فضيل البشير ضيف، **واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 29 جوان 2020، جامعة الجلفة، الجزائر.
- بشار أحمد العراقي، زهراء أحمد النعيمي، **الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية**، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي لجامعة جيهان، أربيل في العلوم الإدارية والمالية، 26-27 حزيران2018.

4. مطبوعات جامعية:

- فريد بختي، **مبادئ نظرية القياس الاقتصادي – مفاهيم نظرية وتطبيقات على حزمة Eviews7**، مطبوعة موجهة لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير والاقتصاد الكمي والإحصاء التطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة العقيد آكلي محند أو لحاج بالبويرة، الجزائر، 2016.

5. التقارير:

- اتحاد المصارف العربية، **واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه،** الأمانة العامة، إدارة الدراسات والبحوث، 27 فيفري2017.
- صندوق النقد العربي، **مؤشر الاستقرار المالي العربي،** الاجتماع السابع لمبادرة الإحصاءات العربية"عربسات"، أمانة اللجنة الفنية، 11-12 نوفمبر2020.
- صندوق النقد الدولي، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2020**، قسم تطوير القطاع المالي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2020.
- صندوق النقد العربي، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019**، أمانة فريق الاستقرار المالي، 2019.
- صندوق النقد العربي، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار والشمول المالي**، 2015.
- صندوق النقد العربي، **الشمول المالي الرقمي**، موجز سياسات، العدد 17، ديسمبر2020.
- صندوق النقد العربي، **المنافسة البنكية والشمول المالي في الدول العربية**، العدد63، يونيو2020.

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية:

- Radhika Dixit, Munmun Ghosh, **Financial inclusion for inclusive Growth of Indian- Astudy of Indian states,** international journal of business management and research, vol 3, issue 1, transstellar, Indian, 2013.
- Ozili, peterson k, **optimal Financial inclusion,** Munich personal Repec archive, 2020.
- B.R.Ambedkar, Srikakulam, **Financial inclusion and Indian Bankingsystem the way a head,** international journal of innovative research and practices, vol 1, issue7, indian, 2013.
- GPFI, **G20 Financial inclusion indicators**, 2016.
- Abdullah elsayed, **the interrelationship between Financial inclusion, Financial stability, Financial integrity and consumer protection (I-SIP THEORY)**, SSRN electronic journal, 2020.
- Atiur Rahman, **the mutually- supportive relationship between Financial inclusion and Financial stability,** AFI viewpoints, issue1, 2014.

ثالثا:المواقع الالكترونية:

- **https: //www.researchgate.net/publication/349474750.**
- **https: //globalfindex.worldbank.org/.**
- **https//rakbank.ae/wps/portal/ar/retail-banking.**

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق رقم01:جدول يوضح كيفية حساب كل من نسبة كفاية رأس المال ونسبة القروض إلى الودائع.

السنوات	Car	LDr
	رأس مال البنك / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة	
2015	0,244	1,0259737
2016	0,223	1,01296383
2017	0,203	1,03292809
2018	0,172	1,0201375
2019	0,168	0,98467858
2020	0,186	0,87160647
2021	0,17	0,9078197

المصدر:تقارير بنك رأس الخيمة الوطني(RAK BANK).

الملحق رقم02:جدول يوضح كيفية حساب النسب المعبرة عن التوسع في الإقراض.

السنوات	ILr	Mortgages	Ccr	PLr
	إد	إد		
2015	0,63524514	0,2260603	0,18639576	0,35082948
2016	0,59603816	0,2489786	0,19959573	0,33227738
2017	0,5665316	0,24563708	0,18863173	0,33891823
2018	0,53070889	0,25668274	0,17396829	0,38181605
2019	0,51612142	0,28746198	0,16676274	0,38593117
2020	0,51933184	0,33467414	0,13177859	0,37430296
2021	0,51007807	0,34086138	0,12132489	0,31441717

المصدر:تقارير بنك رأس الخيمة الوطني(RAK BANK).

الملحق رقم03:مخرجات برنامج Eviews12 لتقدير النموذج الأول.

Dependent Variable:CAR

Method:Least Squares
Date:04/02/22Time:11:51
Sample:2015 2021
Included observations:7

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.398627	0.137441	-2.900358	0.1012
ILR	0.789498	0.091884	8.592378	0.0133
MORTGAGES	0.366411	0.189109	1.937570	0.1923
CCR	0.222727	0.241382	0.922716	0.4536
PLR	0.051087	0.093890	0.544114	0.6409

R-squared	0.989373	Mean dependent var	0.195143
Adjusted R-squared	0.968119	S.D. dependent var	0.029476
S.E. of regression	0.005263	Akaike info criterion	-7.480444
Sum squared resid	5.54E-05	Schwarz criterion	-7.519080
Log likelihood	31.18156	Hannan-Quinn criter.	-7.957973
F-statistic	46.54989	Durbin-Watson stat	2.816568
Prob(F-statistic)	0.021141		

الملحق رقم04:مخرجات برنامج Eviews12 لتقدير النموذج الثاني

Dependent Variable: LDR
Method: Least Squares
Date: 04/02/22Time: 12:04
Sample: 2015 2021
Included observations: 7

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.127654	0.344279	6.180025	0.0252
ILR	-0.757699	0.230162	-3.292028	0.0812
MORTGAGES	-2.019860	0.473704	-4.263975	0.0508
CCR	-0.026645	0.604645	-0.044066	0.9689
PLR	-0.464688	0.235188	-1.975817	0.1868

R-squared	0.985865	Mean dependent var	0.979444
Adjusted R-squared	0.957595	S.D. dependent var	0.064020
S.E. of regression	0.013183	Akaike info criterion	-5.643924
Sum squared resid	0.000348	Schwarz criterion	-5.682559
Log likelihood	24.75373	Hannan-Quinn criter.	-6.121453
F-statistic	34.87338	Durbin-Watson stat	2.934167
Prob(F-statistic)	0.028070		

الملحق رقم05:مخرجات برنامج Eviews12 لإعادة تقدير النموذج الأول

Dependent Variable: CAR
Method: Least Squares
Date: 04/03/22 Time: 11: 55
Sample: 2015 2021
Included observations: 7

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.275260	0.053697	-5.126144	0.0069
ILR	0.752526	0.066464	11.32231	0.0003
MORTGAGES	0.194549	0.069996	2.779437	0.0498

R-squared	0.983834	Mean dependent var	0.195143
Adjusted R-squared	0.975752	S.D. dependent var	0.029476
S.E. of regression	0.004590	Akaike info criterion	-7.632383
Sum squared resid	8.43E-05	Schwarz criterion	-7.655565
Log likelihood	29.71334	Hannan-Quinn criter.	-7.918900
F-statistic	121.7190	Durbin-Watson stat	2.487649
Prob(F-statistic)	0.000261		

الملحق رقم06:مخرجات برنامج Eviews12 لإعادة تقدير النموذج الثاني.

Dependent Variable:LDR
Method:Least Squares
Date:04/03/22Time:11:59
Sample:2015 2021
Included observations:7

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.352766	0.054223	24.94814	0.0000
MORTGAGES	-1.346790	0.193417	-6.963135	0.0009

R-squared	0.906516	Mean dependent var	0.979444
Adjusted R-squared	0.887820	S.D. dependent var	0.064020
S.E. of regression	0.021442	Akaike info criterion	-4.611928
Sum squared resid	0.002299	Schwarz criterion	-4.627382
Log likelihood	18.14175	Hannan-Quinn criter.	-4.802939
F-statistic	48.48524	Durbin-Watson stat	2.188699
Prob(F-statistic)	0.000939		

الملحق رقم07:مخرجات برنامج Eviews12 لاختبار وايت الخاص بالنموذج الأول.

Heteroskedasticity Test:White
Null hypothesis:Homoskedasticity

F-statistic	1.888054	Prob. F(5,1)	0.5006
Obs*R-squared	6.329519	Prob. Chi-Square(5)	0.2755
Scaled explained SS	0.762833	Prob. Chi-Square(5)	0.9793

Test Equation:
Dependent Variable:RESID^2
Method:Least Squares
Date:04/17/22Time:17:56
Sample:2015 2021
Included observations:7

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.001931	0.006348	-0.304113	0.8121
ILR^2	-0.005570	0.009058	-0.614877	0.6490
ILR*MORTGAGES	-0.005421	0.021253	-0.255087	0.8410
ILR	0.007577	0.015460	0.490081	0.7099
MORTGAGES^2	0.006646	0.009705	0.684812	0.6177
MORTGAGES	-0.000839	0.016294	-0.051480	0.9673

R-squared	0.904217	Mean dependent var	1.20E-05
Adjusted R-squared	0.425302	S.D. dependent var	1.12E-05
S.E. of regression	8.47E-06	Akaike info criterion	-20.75188
Sum squared resid	7.17E-11	Schwarz criterion	-20.79824
Log likelihood	78.63156	Hannan-Quinn criter.	-21.32491
F-statistic	1.888054	Durbin-Watson stat	2.699351
Prob(F-statistic)	0.500607		

الملحق رقم08:مخرجات برنامج Eviews12 لاختبار وايت الخاص بالنموذج الثاني.

Heteroskedasticity Test:White

Null hypothesis:Homoskedasticity

F-statistic	0.724589	Prob. F(2,4)	0.5388
Obs*R-squared	1.861611	Prob. Chi-Square(2)	0.3942
Scaled explained SS	0.356416	Prob. Chi-Square(2)	0.8368

Test Equation:

Dependent Variable:RESID^2

Method:Least Squares

Date:04/17/22Time:17:57

Sample:2015 2021

Included observations:7

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.005080	0.008619	0.589356	0.5873
MORTGAGES^2	0.068937	0.106219	0.649006	0.5517

MORTGAGES	-0.036687	0.061141	-0.600037	0.5808

R-squared	0.265944	Mean dependent var	0.000328
Adjusted R-squared	-0.101083	S.D. dependent var	0.000307
S.E. of regression	0.000322	Akaike info criterion	-12.94363
Sum squared resid	4.16E-07	Schwarz criterion	-12.96681
Log likelihood	48.30269	Hannan-Quinn criter.	-13.23014
F-statistic	0.724589	Durbin-Watson stat	2.127972
Prob(F-statistic)	0.538838		

الملحق رقم09:مخرجات برنامج Eviews12 لاختبار Breusch-Godfrery الخاص بالنموذج الأول.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis:No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	1.396456	Prob. F(1,3)	0.3225
Obs*R-squared	2.223425	Prob. Chi-Square(1)	0.1359

Test Equation:
Dependent Variable:RESID
Method:Least Squares
Date:04/17/22Time:17:58
Sample:2015 2021
Included observations:7
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.013484	0.052475	0.256954	0.8138
ILR	-0.020864	0.065809	-0.317037	0.7720
MORTGAGES	-0.005127	0.066906	-0.076634	0.9437
RESID(-1)	-0.736149	0.622948	-1.181717	0.3225

R-squared	0.317632	Mean dependent var	3.84E-18
Adjusted R-squared	-0.364736	S.D. dependent var	0.003748
S.E. of regression	0.004378	Akaike info criterion	-7.728855
Sum squared resid	5.75E-05	Schwarz criterion	-7.759764
Log likelihood	31.05099	Hannan-Quinn criter.	-8.110878
F-statistic	0.465485	Durbin-Watson stat	2.662640
Prob(F-statistic)	0.726942		

الملحق رقم10:مخرجات برنامج Eviews12 لاختبار Breusch-Godfrery الخاص بالنموذج الثاني.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	0.288971	Prob. F(1,4)	0.6194
Obs*R-squared	0.471628	Prob. Chi-Square(1)	0.4922

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 05/04/22Time: 15:17

Sample: 2015 2021

Included observations: 7

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000440	0.058551	0.007509	0.9944
MORTGAGES	-0.003578	0.208941	-0.017122	0.9872
RESID(-1)	-0.273618	0.509000	-0.537560	0.6194

R-squared	0.067375	Mean dependent var	1.82E-16
Adjusted R-squared	-0.398937	S.D. dependent var	0.019574
S.E. of regression	0.023152	Akaike info criterion	-4.395966
Sum squared resid	0.002144	Schwarz criterion	-4.419148
Log likelihood	18.38588	Hannan-Quinn criter.	-4.682483
F-statistic	0.144486	Durbin-Watson stat	1.807069
Prob(F-statistic)	0.869789		

الملحق رقم11:مخرجات برنامج Eviews12 لاختبار معامل تضخم التباين-VIFالخاص بالنموذج الأول.

Variance Inflation Factors

Date:04/17/22Time:18:00

Sample:2015 2021

Included observations:7

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	0.002883	958.0617	NA
ILR	0.004417	452.4281	2.858208
MORTGAGES	0.004899	127.9412	2.858208

الملحق رقم12:مخرجات برنامج Eviews12 لاختبار معامل تضخم التباين-VIFالخاص بالنموذج الأول.

الملحق رقم13:مخرجات برنامج Eviews12 لاختبار جاك بيراالخاص بالنموذج الأول.

Variance Inflation Factors

Date: 04/17/22 Time: 18: 01

Sample: 2015 2021

Included observations: 7

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	0.002940	44.76271	NA
MORTGAGES	0.037410	44.76271	1.000000

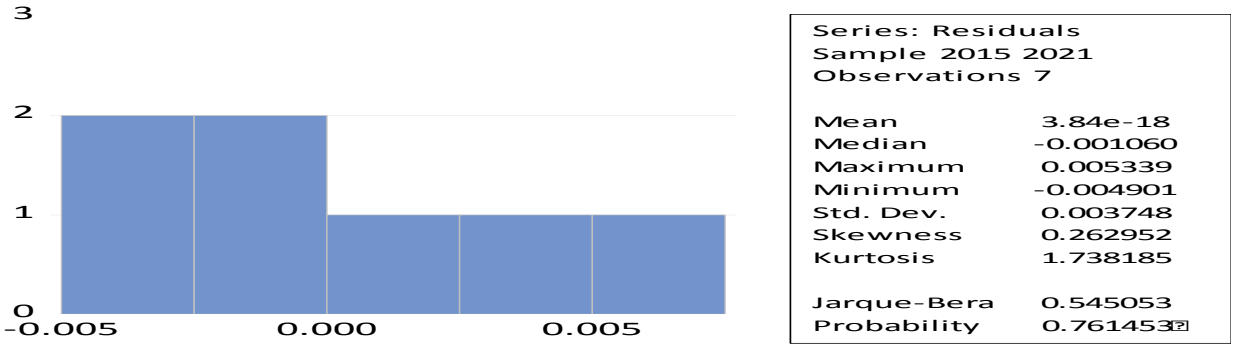

الملحق رقم 14:مخرجات برنامج Eviews12 لاختبار جاك بيراالخاص بالنموذج الثاني.

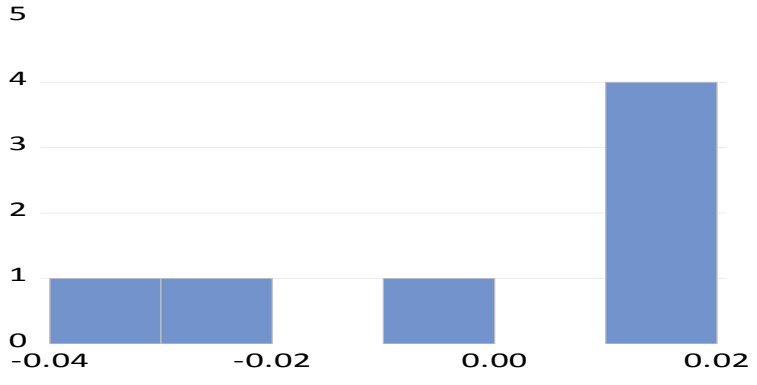

Series: Residuals	
Sample 2015 2021	
Observations 7	
Mean	1.82e-16
Median	0.010984
Maximum	0.019064
Minimum	-0.030424
Std. Dev.	0.019574
Skewness	-0.626260
Kurtosis	1.750505
Jarque-Bera	0.912929
Probability	0.633519

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

الإختصار	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
	Financial inclusion	الشمول المالي
	Financial stability	الاستقرار المالي
Car	Capital adequacy ratio	نسبة كفاية رأس المال
LDr	Loan to deposit ratio	نسبة القروض إلى الودائع
ILr	Individual loans ratio	نسبة القروض الممنوحة للأفراد
	Mortgages	نسبة القروض العقارية
Ccr	Credit card ratio	نسبة بطاقات الائتمان
PLr	Pesonal loans ratio	نسبة القروض الشخصية